الأمم المتحدة

A/63/PV.23

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٢٣**

الخميس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٥٤ من جدول الأعمال

قضاة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/63/458)

رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس الأمن (A/63/470)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن نتناول البند ١٥٤ من جدول الأعمال، أود أن أستشير الأعضاء فيما يتعلق بالشروع في النظر في هذا البند. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه اهتمامكم إلى الحكم ذي الصلة من المادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، ونصه كالتالي:

”لا يجوز، ما لم تقرر الجمعية العامة غير ذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين، أن يُنظر في أي بند إضافي إلا بعد انقضاء سبعة أيام على إدراجه في جدول الأعمال وبعد قيام إحدى اللجان بتقديم تقرير بشأنه“.

لعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن الجمعية توافق على الشروع في النظر في البند ١٥٤ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): والآن أسترعي اهتمام الجمعية إلى الوثيقتين A/63/458 و A/63/470. وفي الوثيقة A/63/458، يحيل الأمين العام رسالتين مؤرختين ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهتين إليه من القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويبلغ الأمين العام الجمعية في رسالته بأن رئيس المحكمة يسعى إلى تمديد فترة ولاية القضاة الدائمين والمخصصين الذين انتخبوا للعمل في المحكمة في عام ٢٠٠٥، والذين تنتهي فترة ولايتهم في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ و ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩، على التوالي. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن الرئيس بوكار يلتمس

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-54357 (A)

تمديد فترة ولاية القضاة المخصصين المتبقين غير المعينين للعمل في المحكمة في الوقت الراهن.

كذلك يبلغ الأمين العام الجمعية بأن رئيس المحكمة قد عرض التفاصيل التي تبرر الحاجة الملحّة إلى تلبية هذا الطلب، ومردّها أساساً إلى كفالة أن ينجز القضاة ما كلِفوا به من قضايا. ونظرا لأن النظام الأساسي للمحكمة الدولية لا ينص على تمديد فترة ولاية قضاة المحكمة، من اللازم الحصول على موافقة مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الأم للمحكمة، وموافقة الجمعية العامة، بوصفها الهيئة التي تنتخب قضاة المحكمة.

وفي الوثيقة A/63/470، يحيل رئيس مجلس الأمن إلى رئيس الجمعية العامة نص القرار ١٨٣٧ (٢٠٠٨) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ويقرر المجلس بموجبه، في جملة أمور، ما يلي:

”١ - **يقرر** تمديد فترة العضوية في المحكمة للقضاة الدائمين التالية أسماؤهم، الذين هم أعضاء في دائرة الاستئناف، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أو حتى الانتهاء من القضايا المعروضة على دائرة الاستئناف، إن حدث هذا أولا:

- ليو داتشون (الصين)
- تيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)
- فاوستو بوكار (إيطاليا)
- محمد شهاب الدين (غيانا)

”٢ - يقرر تمديد فترة العضوية في المحكمة للقضاة الدائمين التالية أسماؤهم، الذين هم أعضاء في الدوائر الابتدائية في المحكمة، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أو حتى الانتهاء من القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، إن حدث هذا أولا:

- كارمل أجيوس (مالطة)
- جان-كلود أنتونيتي (فرنسا)
- إين بونومي (المملكة المتحدة)
- كريستوف فلوغي (ألمانيا)
- أُ - غون كون (كوريا الجنوبية)
- باكوبي دجاستيس مولوتو (جنوب أفريقيا)
- ألفونس أوري (هولندا)
- كيفن باركر (أستراليا)
- باتريك روبنسن (جامايكا)
- كريستين فان دن وينغيرت (بلجيكا)

”٣ - **يقرر** تمديد فترة عمل القضاة المخصصين التالية أسماؤهم، الذين يعملون حاليا في المحكمة، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أو حتى الانتهاء من القضايا المحالة إليهم، إن حدث هذا أولا:

- علي نواز شوهان (باكستان)
- بيدرو دافيد (الأرجنتين)
- إليزابيث غوانزا (زمبابوي)
- فريدريك هارهوف (الدانمرك)
- سفيتانا كامينوفا (بلغاريا)
- أولديس كينيس (لاتفيا)
- فلافيا لاتانزي (إيطاليا)

- أنطوان كزيا - مبي مينـدوا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- جانيت نوسورثي (جامايكا)
- ميشيل بيكار (فرنسا)
- آرباد براندلر (هنغاريا)
- كمبرلي بروست (كندا)
- أوليه بيورن شتويل (النرويج)
- ستيفان تريشسل (سويسرا)

"٤ - **يقـرر** تمديـد فتـرة عمـل القـضاة المخصصين التالية أسماؤهم، الذين لم يتم تعيينهم بعد للعمل في المحكمة، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أو إلى أن يتم الانتهاء من أي قضايا محالة إليهم، إن حدث هذا أولا:

- ملفيل بيرد (ترينيداد وتوباغو)
- فرانس بودوان (هولندا)
- بورتون هول (جزر البهاما)
- فرانك هوبفيل (النمسا)
- رايمو لاهتي (فنلندا)
- جودت نابوتي (الجمهورية العربية السورية)
- شيوما إغوندو نووسو - إهيمي (نيجيريا)
- بريسكا ماتمبا نيامبي (زامبيا)
- برنمور بولارد (غيانا)
- فونيمبولانا راسوزاناني (مدغشقر)
- كريستر ثيلن (السويد)
- كلاوس تولكسدورف (ألمانيا)
- تان سري داتو لمين حاجي محمد يونس (ماليزيا)

إذا لم يوجد اعتراض، أقترح أن تقرر الجمعية تأييد توصية الأمين العام هذه، التي أيدها مجلس الأمن بقراره ١٨٣٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥٤ من جدول الأعمال.

البندان ١٠ و ١٠١ من جدول الأعمال

تقرير لجنة بناء السلام (A/63/92)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/63/218)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن بالغ السرور لإتاحة هذه الفرصة لنا لكي نناقش تقريري الأمين العام عن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. إن اللجنة والصندوق مبادرتان تمخض عنهما تصميمنا على تجهيز الأمم المتحدة بما يلزم لمساعدة البلدان الخارجة من الصراعات على تأمين سلام طويل الأمد في القرن الحادي والعشرين. وهما يمثلان إضافتين جديدتين إلى هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ويجب أن نضع في اعتبارنا أنهما لا يزالان قيد الإنشاء وأنهما يحتاجان إلى كامل اهتمامنا ودعمنا.

وبالنظر إلى سجل اتفاقات السلام التي فشلت في سنواتها الأولى، فإن مبادرات الإصلاح تلك تسد ثغرة طال أمدها في هيكلنا لصنع السلام. وهي أمثلة على قيام الأمم المتحدة بتنفيذ الأشياء بطريقة مختلفة والاستفادة من دروس النجاح والفشل في الماضي. كما تنبع من الجهود المبذولة للبحث عن سبل جديدة لتعزيز الشراكات والتضامن في حالات ما بعد الصراع التي أسيء فهمها وأهملت في الماضي.

وتُظهر اللجنة والصندوق ومكتب دعم بناء السلام أهمية الشراكات الواسعة النطاق التي تعتمد على الدعم الدينامي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والبلدان المانحة الرئيسية. وبذلك الدعم، تجمع تلك الكيانات العناصر السياسية والأمنية والإنمائية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان التابعة للمنظمة في نهج متكامل للتصدي للتحديات الهائلة في حالات ما بعد الصراع.

إن النجاح الذي حققه صندوق بناء السلام في الوفاء بهدفه الأصلي بالحصول على مساهمات بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، والقاعدة العريضة للمساهمين فيه، يعتبران أيضا شهادة على الثقة الموضوعة في الأمم المتحدة. وهو يبين التزام المجتمع الدولي بسد الثغرة الحرجة في التمويل في فترة التحول من مرحلة العنف إلى مرحلة السلام والتنمية المستدامين.

وبعد مرور سنتين على إنشاء اللجنة والصندوق، فإنهما يواصلان استكشاف سبل جديدة للتصدي للتحديات التي تشكّلها حالات ما بعد الصراع العديدة في العالم. ويبين التقريران المعروضان علينا اليوم التقدم المشجع الذي أحرزته اللجنة والصندوق ومكتب دعم بناء السلام في التصدي للأولويات الحرجة لفترة ما بعد الصراع. وقد ركّز العمل الأولي لهذه الكيانات على حالات ما بعد الصراع في بوروندي وغينيا – بيساو وسيراليون. واليوم، تقدم المساعدة أيضا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. كما يدعم الصندوق مبادرات بناء السلام في كوت ديفوار وهايتي وغينيا وليبريا وكينيا ونيبال.

ويقدم التقريران تحليلا صريحا للتحديات التي تواجه اللجنة والصندوق في المستقبل. وقد أعربتُ عن قلقي إزاء ضرورة استمرار تلك الجهود وغيرها للوفاء بالولايات التي يضعها الميثاق بشأن السلام والأمن، وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في أوقات الأزمات المالية العالمية هذه. ويجب أن نضمن أن يستمر في الشهور والسنوات القادمة العمل والالتزام الجماعيان من جانب الدول الأعضاء والبلدان المعنية ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية الفاعلة الدولية والإقليمية.

إن أهمية وموثوقية هيكل بناء السلام الجديد التابع للأمم المتحدة ستقاس، في نهاية المطاف، بقدرته على تعبئة الدعم الدولي الذي يعطي شعوب بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو وسيراليون أرباح السلام الملموسة. وتلك الأرباح تقوم إليها الحاجة الآن، وليس بعد سنتين أو ثلاث أو خمس سنوات من الآن.

ويجب أيضا أن يعزز القدرة الوطنية على استدامة السلام وإعادة بناء أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الأمد الأطول. ولكي ينجح في ذلك، يجب أن يحترم عمله مبدأ الملكية الوطنية لكل جهود بناء السلام ويجب أن تشارك فيه جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية لتوسيع نطاق تأثير السلام والاستقرار.

ولبلوغ هذه الغاية، أدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تعزيز قدرات لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ويجب توجيه موارد مالية وبشرية جديدة ويمكن التنبؤ بها لتحقيق الأولويات الأساسية التي تحددها البلدان المعنية.

وستتاح للجمعية العامة فرص أخرى خلال هذه الدورة لإجراء مناقشات حاسمة بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وباعتبارها الهيئة الأم لذلك البنيان، فإننا نرحب بهذه المسؤولية. وستنظر الجمعية في استعراض الأمين العام المقترح لاختصاصات صندوق بناء السلام. كما أننا سنستعرض توصيات الأمين العام الرامية إلى تحسين استجابة الأمم المتحدة في حالات الإنعاش المبكر وحالات ما بعد انتهاء الصراع.

كما أنني أدعو جميع الأعضاء إلى التحلي بروح الشراكة والمسؤولية لكي نتمكن من المباشرة بانتخاب أعضاء جدد للجنة في كل فئات العضوية التي لم يبت فيها. وأعتزم تكريس كل الجهد والوقت اللازمين لبلوغ هذا الهدف قبل نهاية العام.

وتمثل هذه فرصا للجمعية العامة، بعضويتها العالمية وسلطتها الأخلاقية، للاستفادة من عمل لجنة بناء السلام وخدمات صندوق بناء السلام للتشجيع على قيام أمم متحدة أكثر ديمقراطية واتساقا وحيوية. وسوف يتم تقييم مصداقيتنا وقيادتنا على أساس قدرتنا تلبية احتياجات المجتمعات المتطلعة إلى السلام والاستقرار والازدهار.

إنني أرى في مناقشة اليوم فرصة للدول الأعضاء للتفكير في مسألة الكيفية التي يمكن بها للجمعية العامة أن تدعم وتعزز على أفضل نحو الأهداف السامية لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. ويجب ألاّ نتطلع إلى ما هو أقل من التغيير الكبير في سياسات ومواقف كل الأطراف ذات الصلة في التصدي لمحنة المجتمعات الخارجة من الصراع.

(تكلم بالإسبانية)

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، وهو أيضا رئيس لجنة بناء السلام.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على هذا البيان التمهيدي الهام والمشجع جدا، والذي سيوجه أعمالنا وهذه المناقشة.

ويسعدني اليوم كثيرا أن أعرض تقرير لجنة بناء السلام عن أنشطة عامها الثاني (A/63/92). ويغطي هذا التقرير طائفة واسعة من الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة خلال دورتها الماضية. وبفضل تفاني أعضائها، أحرزت اللجنة تقدما ثابتا وحققت نتائج ملموسة في الكثير من مجالات عملها. وكما أكد الرئيس، قامت التشكيلات القطرية المخصصة الأربع بالانخراط في أعمال مكثفة لتحقيق تقدم ملموس على الأرض.

وفيما يتعلق ببوروندي، اعتُمدت آلية الرصد والمتابعة للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وتحوّل التركيز إلى التنفيذ. في حزيران/يونيه هذا العام أجري الاستعراض الأول الذي يتم مرة كل سنتين برئاسة السفير لوفالد من النرويج، وقد دعا إلى بذل المزيد من الجهود في مجالات مثل الحكم الرشيد، والامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار، والقطاع الأمني، وسيادة القانون، ومسألة الأراضي، والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. وجرى التأكيد أيضا على تعبئة المساعدة الدولية، بالإضافة إلى البعد دون الإقليمي والمسائل الجنسانية. وقد تولى الرئاسة الآن السفير ليدن من السويد.

وفيما يتعلق بسيراليون، تم اعتماد إطار التعاون لبناء السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. والاستعراض الذي يعقد كل سنتين والذي جرى في حزيران/يونيه برئاسة السفير مايور من هولندا، أوصى بأن يكون تشغيل الشباب وتمكينهم، والطاقة، وأزمة الغذاء العالمية، وارتفاع أسعار النفط، بوصفها مجالات سوف تتطلب عناية خاصة.

لقد أحال مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر غينيا – بيساو، وقامت التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو، برئاسة السفيرة فيوتي من البرازيل، باعتماد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وتم تحديد مجالات الأولوية، وهي الانتخابات التي ستُجرى في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، وإصلاح الاقتصاد والهياكل الأساسية، بما في ذلك قطاع الطاقة، وإصلاح القطاع الأمني، وسيادة القانون، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وإصلاح الإدارة العامة، والمسائل الاجتماعية.

وقد أحيلت جمهورية أفريقيا الوسطى في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وبدأ العمل للتو برئاسة السفير غرولس من بلجيكا لوضع استراتيجية متكاملة من خلال الاستفادة الكاملة من الدروس المستفادة من تجارب التشكيلات الأخرى.

وفي ظل القيادة القوية لرؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، واصلت لجنة بناء السلام تركيز اهتمامها المستمر على دعم الجهود الوطنية. وقد عزز التفاعل داخل اللجنة ومع جهات أخرى مفاهيم المسؤولية الأساسية للحكومات الوطنية، والأولويات الوطنية، وشراكة المجتمع الدولي والمساءلة المتبادلة، إلى جانب تشجيع التفاعل فيما بين الجهات الوطنية صاحبة المصلحة والشركاء الدوليين. ويمثل ذلك النهج التعاوني للجنة بناء السلام أهم ميزاتها وقد أضاف قيمة على الجهود الوطنية والدولية الجارية الآن.

وفي هذا السياق، أود الإعراب عن تقديري لموافقة الجمعية العامة العاجلة على التمويل اللازم للبعثات الميدانية للتشكيلات القطرية المخصصة وزيارات الرؤساء، والتي كانت بالغة القيمة لعمل اللجنة مع البلدان قيد نظرها.

ثانيا، توجد بلدان كثيرة أخرى في العالم بالإضافة إلى البلدان الأربعة التي تمر في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، والتي تواجه مختلف أنواع التحديات. ومن الممكن للجنة بناء السلام أن تقدم دعما مفيدا لجهود التصدي لتلك التحديات من خلال إعداد استراتيجية وسياسات للجهود الفعالة لبناء السلام. ومع أخذ هذه الغاية بعين الاعتبار، أجرت اللجنة التنظيمية مناقشات متعمقة للاستراتيجية والسياسات، وهي على سبيل المثال، بشأن دور القطاع الخاص والتآزر بين حفظ السلام وبناء السلام.

وفي السياق نفسه، تناول الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، برئاسة السفيرة غاياردو هيرنانديس من السلفادور، مواضيع مثل أطر بناء السلام، والحكم المحلي وتحقيق اللامركزية، والمسائل الجنسانية، والعدالة الانتقالية، والتشرد الداخلي. ومن شأن التقرير التحليلي الذي صدر بعد الاجتماع الأخير أن يشكِّل أساسا جيدا للعمل في المستقبل على وضع أفضل الممارسات.

ثالثا، بُذلت جهود جادة لتعزيز الشراكات على أعلى المستويات، ولا سيما مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وجرت تعبئة جميع هيئات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا. وأجريت أيضا اتصالات منتظمة مع رؤساء الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة – الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبُذلت جهود عديدة للتوعية من جانب الرؤساء ومكتب دعم بناء السلام من أجل تعميق فهم الاحتياجات الخاصة لبلدان ما بعد انتهاء الصراع وعمل لجنة بناء السلام. وفي هذا الصدد أود أن أشيد بالقيمة الخاصة للحلقات الدراسية وورشات العمل التي جرى تنظيمها مؤخرا في أماكن عديدة من العالم، بما في ذلك جنيف وطوكيو وبروكسل وألباخ في النمسا. إننا نعرب عن امتناننا لمكتب دعم بناء السلام على تقديمه الدعم القيم لمساعدة اللجنة في عملها في جميع تلك المناطق.

وماذا عن الطريق إلى الأمام؟ لقد حققنا تقدما ثابتا، وكما تفضلتم بالتنويه بذلك سيدي الرئيس. وعلينا أن نواصل بذل الجهود لتحقيق المزيد من النتائج الملموسة. وأود أن أجمل أربعة مجالات أولوية تقتضي التركيز عليها.

أولا، علينا أن نحقق المزيد من النتائج الملموسة على الأرض. وينبغي أن نحقق آثارا واضحة للمنافع المباشرة لشعوب البلدان قيد النظر. ولتوطيد السلام، من الجوهري أن ترى الشعوب وتلمس مؤشرات قدوم السلام بعد وقف إطلاق النار، من خلال هذه التغييرات الإيجابية في حياتهم

مثل تزويدهم بالكهرباء وافتتاح المدارس والعيادات. ويتعين علينا أن نطلب الدعم من جميع أصحاب المصلحة، وأن نعبئ الموارد، لا من الشركاء التقليديين فحسب بل أيضا باجتذاب شركاء جدد وغير تقليديين. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تقدم دعمها للجهود الوطنية في المجالات ذات الأولوية المحددة في استراتيجيات التكامل. وإن دعم إجراء الانتخابات بنجاح في غينيا - بيساو في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر أو في بوروندي في عام ٢٠١٠ مثالان جيِّدان للبدء بهما.

ثانيا، يجب تعميق مناقشات الاستراتيجيات والسياسات العامة. ولا تزال استراتيجية الجهود الدولية لبناء السلام في مراحلها المبكرة من التطور. ويجب علينا أن نبذل كل جهد لرسم سياسات حول كيفية سد الفجوة بين حفظ السلام وبناء السلام، والفجوة بين بناء السلام والتنمية أيضا. وتقوم الحاجة إلى تعزيز التوجيه المفاهيمي والسياسي لبذل جهود فعالة لبناء السلام من خلال المناقشات في اللجنة. ويمكن النظر في مواضيع مثل عمالة الشباب ودور القطاع الخاص والعدالة والسلام والبعد دون الإقليمي. وسوف تتعاون اللجنة أيضا تعاونا وثيقا مع الأمانة العامة في إعداد تقرير الأمين العام عن الانتعاش المبكر وبناء السلام فيما بعد الصراع.

ثالثا، من الأهمية بمكان تعزيز الشراكات. واستنادا إلى الجهود المبذولة لإقامة شراكات قوية مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية من الجوهري مواصلة الجهود للتأكد من أن التزام أولئك الشركاء يترجم إلى تعاون برنامجي ملموس في الميدان. ونواصل أيضا العمل بنشاط مع منظمات المجتمع المدني.

رابعا، يجب علينا ضمان اتساق أنشطة لجنة بناء السلام. وسنواصل جهودنا لنكفل عمل جميع أجزاء بنيان الأمم المتحدة لبناء السلام بطريقة متسقة ومنسقة تحقيقا لهدف وحيد هو خدمة الناس ميدانيا. وبما أن بلدانا إضافية من المتوقع أن تحال إلى لجنة بناء السلام، فإن اللجنة ستواصل تحسين كفاءة أساليب عملها، بشعور واضح بالقيمة المضافة لاشتراكها.

ما زالت لجنة بناء السلام جديدة وفي مرحلة التطور. ويعتبر الدعم السياسي والمضموني من أعضاء الجمعية العامة هاما كي تتمكن اللجنة من التقدم في أنشطتها. وتولي اللجنة أهمية كبرى لتقوية التفاعل مع الجمعية العامة، بصفتها إحدى الهيئات الأم. وفي كانون الثاني/يناير الماضي، دعاني رئيس الجمعية العامة لحضور جلسة عامة غير رسمية لإجراء حوار تفاعلي مع العضوية الأوسع. وكان ذلك مفيدا جدا. وأرجو ممتنا إجراء تفاعلات مماثلة في المستقبل.

ونتيجة للجمود في توزيع المقاعد فيما بين المجموعات الإقليمية للتصويت عليها في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، قررت الهيئتان اتخاذ تدابير مؤقتة لتمديد عضوية بعض الأعضاء. وأود أن أضم صوتي إلى صوتكم، سيدي الرئيس، في حث الدول الأعضاء على بذل قصارى جهودها للخروج من هذا المأزق في أقرب وقت ممكن.

لقد أرسيت الأسس في السنة الأولى، وبدأنا جني الثمار في السنة الثانية. وستكون السنة الثالثة الاختبار الحقيقي لهذه الهيئة المتطورة. ويتعين على لجنة بناء السلام توطيد إنجازاتها وتقديم المساعدة في تعبئة الموارد كي تستطيع أن تغير تغييرا حقيقيا في الميدان وتلبي التوقعات العالية للمجتمع الدولي. وأود أن أطمئن جميع الأعضاء على تفانينا والتزامنا التامين في هذا الصدد.

في ختام ملاحظاتي اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات حول صندوق بناء السلام بصفتي ممثلا لليابان.

لقد تم إنشاء الصندوق ليقوم بدور حفاز في اجتذاب موارد جديدة. ونرحب بحقيقة أن التبرعات للصندوق تجاوزت الهدف الأصلي البالغ ٢٥٠ مليون دولار. ويتوقع من الصندوق أيضا أن يؤدي دورا رائدا في الاستجابة المباشرة لحالات ما بعد الصراع. ولا بد من زيادة تعزيز ذلك الدور الفريد. وفي الوقت ذاته، من الهام أن نقوم بتحسين الخضوع للمساءلة أمام المانحين والمجتمع الدولي. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن يخضع اختيار البلدان التي ستساعدها اللجنة لمعايير أوضح. ومن شأن استعراض صلاحيات اللجنة أن يتيح فرصة ثمينة لضمان أنها تستطيع تقديم مساعدة أفضل للبلدان المحتاجة.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة حول لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام – وهما أداتان توفرتا للمجتمع الدولي في مؤتمر قمة الألفية.

وأود قبل كل شيء أن أشيد بممثل اليابان الذي يترأس عمل اللجنة بتصميم وموهبة. وأحيي أيضا ممثلي بلجيكا والبرازيل وهولندا والنرويج والسلفادور والسويد لترؤسهم التشكيلات المختلفة للجنة ولجهودهم الدؤوبة لتثبيت القيمة المضافة للجنة داخل منظومة الأمم المتحدة بشكل واضح.

وأود أن أرحب كذلك بدور مكتب دعم بناء السلام وأتقدم بالشكر إلى الأمين العام على دعمه لهذا المكتب. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة كارولين مكاسكي، التي أرست حجر زاوية البنيان، والسيدة جين هول لوت، التي تسلمت مهام عملها قبل شهر ونتمنى لها كل نجاح.

يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا الإعلان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد: تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدا عملية الاستقرار والانتساب المرشحان المحتملان: البوسنة والهرسك، والجبل الأسود، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

ومما يزيدني شرفا بمخاطبة الجمعية أن موضوع الاستقرار فيما بعد الصراع أساسي بالنسبة لتفكير الاتحاد الأوروبي وأولوياته، الذي رحب بالإنجازات الصلبة لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ والأهداف الواسعة التي يسعى لتحقيقها منذ ذلك الحين، ولا سيما أفكار الأمين العام التي بدأت بطلب من مجلس الأمن، بشأن الاستجابة السريعة الأكثر تنظيما وفعالية لتحديات ما بعد الصراع.

لقد أحرزت لجنة بناء السلام خلال السنة الثانية من عملها، تقدما يبشِّر بالخير. فلقد زاد تركيز المجتمع الدولي على البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام لبوروندي وسيراليون – أول بلدين في جدول الأعمال – يستمر على أساس برنامج عمل واضح التعريف في الأشهر القادمة. ويتم تعزيز التنسيق في الميدان. وتقوم الأطراف السياسية المختلفة والمجتمع المدني والشركاء والمانحين معا بمناقشة السبل العملية لتنفيذ خارطة طريق مشتركة.

وفي ذلك السياق، من الضروري تعزيز صورة لجنة بناء السلام وقدرتها على توجيه الآخرين والتأثير عليهم. ومن الجدير بالملاحظة في هذا السياق أن البلدان التي من الواضح أنها قد تستفيد من المشاركة في اللجنة مترددة في القيام بذلك. ويلزم بذل جهود التوعية التي تستهدف المنظمات الإقليمية بصورة خاصة. وقد تنظر اللجنة في عقد بعض من اجتماعاتها خارج نيويورك.

ومن الهام عند الحديث عن لجنة بناء السلام وصندوق السلام أن نتذكر أن المسألة ليست فقط مسألة

موارد مالية وأن مهنة اللجنة ليست أن تصبح موزعا جديدا للمساعدة الإنمائية. فلا بد من حشد جميع الطاقات والموارد: وأفكر هنا بصورة خاصة في دور الأشخاص في الشتات بعيدا عن بلدانهم. ولكن يصح القول إن المفتاح في العديد من الحالات، يكمن في توسيع دائرة الدول والمنظمات التي تدعم جهود الدول المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وهناك مثال جيد بصورة خاصة هو جمهورية أفريقيا الوسطى عندما أُتيحت للجنة فرصة تطوير آليات لضمان تعبئة المجتمع الدولي بصورة كافية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يتقدم بعدد قليل من الاقتراحات للسنة القادمة بشأن التركيز على عمل اللجنة. أولا، يتعين علينا أن نشجع الجهود التي يبذلها مكتب دعم بناء السلام لتعزيز قدرته على العمل دعما للجنة. ثانيا، ينبغي للجنة أن تحسِّن أساليب عملها لتصبح أكثر فعالية وأكثر اتصافا بالطابع الاستراتيجي، لا سيما نظرا لاحتمال إدراج بلدان جديدة في جدول أعمالها. وتم إعداد بعض الصكوك في العام الماضي. واليوم تحتاج اللجنة إلى عدد أقل من الاجتماعات مع التحضير لها بشكل أفضل. ويجب ألا نتردد في الاستعانة بآلية التنسيق لأكثر الدول التزاما، كفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، على سبيل المثال. علاوة على ذلك، يجب أن نعمل على تحديد المداخل إلى الالتزام، وإلى الخفض التدريجي للجنة، وإلى إنهاء أعمالها. وينبغي أن تناقش اللجنة هذه الأمور مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي نهاية المطاف، ينبغي إدماج تعزيز لجنة بناء السلام ضمن استراتيجيات مجلس الأمن بأسرع ما يمكن. وبالمثل، يجب أن تقنع اللجنة الجهات الإنمائية المعنية بأن تجعل أعمالها متمشية مع استراتيجية معينة لحفظ الاستقرار السياسي والأمني بتقديم الدعم العام للجهود المبذولة لتعزيز اتساق المنظمة بصفة عامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تاينن (أفغانستان).

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه الراسخ بدعم الأنشطة التي تقوم بها لجنة بناء السلام، وعن تأييده للأولويات التي اقترحها السفير تاكاسو من فوره. وتشترك المفوضية الأوروبية بنشاط فعلي في جميع البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. والاتحاد الأوروبي أحد المانحين الرئيسيين للجنة، إن لم يكن المانح الرئيسي، من حيث المساعدة للميزانية والمساعدة الإنسانية والإنمائية. كما يشارك في إعداد استراتيجيات بناء السلام. وأخيرا، يجب ألا ننسى أن الاتحاد الأوروبي يمكن أيضا أن يدعم تنفيذ الأجزاء السياسية والأمنية من تلك الاستراتيجيات، ولا سيما عن طريق بعض أدوات سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، من قبيل بعثة تقديم الدعم لإصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو.

وينوه الاتحاد الأوروبي بأن المؤسسات المالية الدولية ليست متخلفة عن الركب وقد بدأت في تعديل صكوكها، وكذلك تفعل الجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، خاصة الاتحاد الأفريقي. وتُظهر منظومة الأمم المتحدة بذلك قدرتها على أن تزيد التزامها واستعدادها للتواؤم مع الاستراتيجيات التي تحددها اللجنة.

وأخيرا، أود أن أعود إلى صندوق بناء السلام، الذي تسهم فيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصفتها الفردية إسهاما كبيرا. والصندوق خاضع لتصرّف الأمين العام، ولكن على الجمعية أن تزوده بالتوجيه في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى أن يستعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتوصيات الفريق الاستشاري. ويمثل الصندوق أداة لم تظهر بعد إمكانياتها الكاملة للتصدي للتحديات الخاصة بتحقيق الاستقرار والإنعاش بعد انتهاء الصراعات على وجه التحديد.

وتتمثل الأولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي في النهوض بكفاءة إدارة الصندوق وقدرته على إحداث نتائج سريعة على أرض الواقع، وعلى كونه بمثابة عامل حفاز بالنسبة للآليات المالية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ولكي يفعل ذلك، سوف يلزم بلا شك إيضاح نطاق منافذه الثلاثة ومعاييرها. ومسألة المسؤولية بصفة عامة بالغة الأهمية للإبقاء على مقدرة الصندوق المالية في المستقبل. ولدينا الاستعداد منذ الآن لدراسة الطرق والوسائل التي يمكن بها للجمعية العامة أن تواصل تحسين إدارة الصندوق.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): بوصفي منسقا لمجموعة حركة بلدان عدم الانحياز في لجنة بناء السلام، يشرفني كثيرا أن أخاطب هذه الجمعية باسم الحركة. وأجد من دواعي السرور والتشجيع خاصة ما تبديه دول الحركة من التزام بأعمال اللجنة الجارية ومساهمات قيمة مستمرة فيها.

وترحب حركة بلدان عدم الانحياز بالتقرير الثاني للجنة بناء السلام، الوارد في الوثيقة A/63/92، وتعتبره وصفا دقيقا لأنشطة اللجنة خلال الفترة المذكورة. وأود أن أقول أيضا إننا نرحب كذلك بالتقرير البالغ الإفادة والشمول الذي قدمه رئيس لجنة بناء السلام. وتعرب الحركة أيضا عن ترحيبها بتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، الوارد في الوثيقة A/63/218.

في العام الماضي، عندما اعتمدنا التقرير الأول، كانت اللجنة مقبلة على مجالات مجهولة. والآن بعد انقضاء اثني عشر شهرا، ترى حركة بلدان عدم الانحياز أن لجنة بناء السلام ماضية بثقة في طريقها إلى تقديم المساهمة القوية المتوخاة في ولايتها التأسيسية، التي انبثقت عن مجموعة الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥. وترى الحركة أن الإنجازات التي تمت خلال الفترة قيد الاستعراض توجه اللجنة الوجهة الصحيحة.

وقد كان من دواعي اغتباط الحركة خاصة برنامج العمل الذي وضعته اللجنة، ولا سيما الجهود الرامية إلى تنفيذ ولايتها. ومن الأمور المحورية في هذا الصدد الجهود التي بذلتها للتشديد على حشد الموارد والرغبة والالتزام الحقيقيان من جانب أعضاء اللجنة وغيرهم من الجهات الفاعلة الرئيسية للنهوض بمستوى التنسيق بين جميع أنشطة بناء السلام على أرض الواقع في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

وتعرب حركة بلدان عدم الانحياز عن ترحيبها باعتماد إطاري العمل الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي وغينيا - بيساو وسيراليون. ويتمثل كل إطار في وثيقة تصف مناقشات اللجنة مع الحكومات والجهات الشريكة المعنية. وقد كان من السمات الرئيسية لأعمال اللجنة وفي إعداد كل من إطاري العمل الاستراتيجي مبدأ امتلاك حكومات البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة لزمام عملية بناء السلام على الصعيد الوطني، الذي يشكل أولوية بالنسبة للحركة.

ويشير إنشاء آليات الرصد والتتبع لمراقبة التقدم المحرز في تنفيذ أطر العمل إلى التزام الحكومات المعنية، ولجنة بناء السلام، والجهات صاحبة المصلحة الأخرى، بالنجاح في الأجلين القصير والمتوسط. وستعمل آليات الرصد والتتبع بمثابة أداة لضمان الوفاء بالأهداف المتفق عليها واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، إذا دعت الضرورة إلى تلك الإجراءات.

وفي هذا السياق، ترحب الحركة بقرار اللجنة تمويل البعثات الميدانية الموفدة إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، التي يتمثل الغرض منها في تزويد اللجنة بمعلومات

مباشرة لكي يكون تحليلها دقيقا، وذلك بهدف تقديم المساعدة لعملية صنع القرار بشأن الأوضاع في تلك البلدان.

وينبغي أن تعدّ إضافة كل من غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى بناء على طلبهما إلى جدول أعمال لجنة بناء السلام بين المعالم البارزة والإنجازات التي حققتها اللجنة خلال الفترة قيد الاستعراض. كما يبرهن العمل المثير للإعجاب الذي اضطلعت به اللجنة بالفعل في عملها مع البلدان الجديدة خلال هذه المدة الزمنية القصيرة على أن الدروس المستفادة من اشتراك اللجنة مع أول بلدين أدرجا في جدول أعمالها يشكل الآن أساسا جوهريا للتواصل الفعال ولإعداد الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام بالاشتراك بين اللجنة والسلطات في تلك البلدان وغيرها من أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين.

وبالرغم من النجاح الهائل الذي حققته لجنة بناء السلام، من الواضح أنه ما زال يلزم عمل الكثير لضمان ألا يؤدي عدم الاستقرار، أو الانتكاس والانزلاق إلى الصراع على أسوأ الفروض إلى تقليص المكاسب المتحققة بصفة عامة. وترى الحركة أن أحد المصادر الممكنة لهذا الخطر قد يكمن في الصرامة في اشتراط إعداد استراتيجيات بناء السلام قبل تخصيص الأموال للجنة واشتراط ربط الأموال بالتزامات سياسية. وهذا من شأنه أن يحدث نتائج عكسية وأن يعوق بشدة بل أن يقوض الجهود المبذولة لتوطيد دعائم عملية السلام الهشة في تلك المجتمعات.

إضافة إلى ذلك، تواصل حركة بلدان عدم الانحياز الدعوة إلى التركيز العاجل بقدر أكبر على برنامج التنمية للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. ولدى الحركة اقتناع بأن التركيز على البعد الإنمائي من شأنه أن يأتي بعائد السلام المتصل الذي يعد ضروريا لحشد الدعم وتعزيز الثقة وتقوية عملية بناء السلام على مدى فترة مستمرة وطويلة.

ومن ثم تشجع حركة بلدان عدم الانحياز لجنة بناء السلام على النظر في الاستعانة بالخبرة المتنوعة الموجودة لدى البلدان الأعضاء في اللجنة للمساعدة في إعادة هيكلة واستكمال وتحسين المجالات ذات الأهمية الحاسمة للتنمية، من قبيل التعليم والتدريب، والتنمية الزراعية الريفية، وبناء القدرات. ويمكن أن تتخذ هذه المساعدة شكل ترتيبات ثنائية محددة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز أهمية العلاقات والاتساق بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، وتدعو إلى إقامة علاقات استراتيجية وثيقة بينهما في تعزيز هدف اتباع نهج منسّق إزاء عمل اللجنة، والأهم من ذلك توفير التمويل المناسب في الأوقات الحرجة. وفي ذلك الخصوص، تتطلع الحركة إلى المشاركة الكاملة للجنة بناء السلام في الاستعراض الذي ستجريه الجمعية العامة لاختصاصات صندوق بناء السلام في المستقبل القريب.

وتعرب الحركة عن تقديرها للثقة الموضوعة في لجنة بناء السلام، وفي صندوق بناء السلام على وجه الخصوص، التي تجلت في التبرعات المعلنة التي تتجاوز الهدف الأصلي للصندوق. وإذ تزداد اللجنة حنكة في الوفاء بولايتها، كذلك سيزداد الطلب على التمويل الإضافي لمشاريع بناء السلام. وفي ذلك الخصوص، تغتنم الحركة هذه الفرصة لكي تدعو إلى مضاعفة المبلغ المستهدف للصندوق إلى ٥٠٠ مليون دولار، توقعا لذلك الطلب، ولإعداد اللجنة لتلبية الاحتياجات على نحو مناسب.

إن حركة عدم الانحياز في تطلعها للمستقبل، ترى أن الاستعراض المقبل للعمل الشامل الذي تضطلع به اللجنة والعمليات التي تقوم بها يتسم بأهمية حاسمة، لأنه سوف يحدد إلى حد كبير كيفية اضطلاع لجنة بناء السلام بمعظم أعمالها في المستقبل. ومن الضروري أن تضمن اللجنة تطوير أفضل

الممارسات والمحافظة عليها، وأن يتم تصميم كل استراتيجية متكاملة لبناء السلام بحيث تناسب كل حالة معينة. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن تضمن اللجنة أن تصبح جهود التعاون وفتح قنوات الاتصال مع الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة الممارسة المتبعة، وأن تحتل اللجنة التنظيمية وضعها المناسب بوصفها جهة التنسيق لهذه الهيئة.

ولا تزال مسألة التأخيرات في توزيع المقاعد بين المجموعات الإقليمية لانتخاب أعضاء اللجنة التنظيمية مصدرا لقلق بالغ. وتعتقد الحركة أن التوصل إلى حل دائم طويل الأجل هو الرد الوحيد على ما يمكن أن يصير عقبة، تعرقل بالتالي العمل الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام. وتحث الحركة على التوصل إلى حل سريع لتلك المشكلة.

أخيرا، تغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لكي تهنئ رئيس لجنة بناء السلام على الروح القيادية التي تحلى بها طوال هذه الفترة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا للعمل المضطلع به من قبل الرؤساء المعنيين للاجتماعات المخصصة للبلدان المعينة، ولا سيما البرازيل وبلجيكا، ورئيسي التشكيلتين المخصصتين لبلدين معينين في الآونة الأخيرة، غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن خالص تقدير حركة عدم الانحياز لمكتب دعم بناء السلام على مساهماته الممتازة خلال الدورة، التي لولاها ما استطاعت لجنة بناء السلام أن تضطلع بأعمالها على الإطلاق.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا يمكن التوصل إلى تسوية فعالة للصراعات وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة إلا عن طريق الاتساق واتباع نهج استراتيجي شامل. وفي هذا الصدد، على وجه التحديد تدرك روسيا المهمة الأساسية للجنة بناء السلام، التي تم تصميمها لتشجيع تعزيز تنسيق وكفاءة المساعدة الدولية التي تقدمها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة على مستوى العالم، إلى البلدان الخارجة من أزمة.

وننظر على نحو إيجابي إلى السنة الثانية من عمل اللجنة. ولدى تلك الهيئة طاقات كامنة كبيرة ومن المرجح أن تصبح أداة دولية أساسية في ميدان تنسيق أنشطة بناء السلام. ونشير بوجه خاص إلى الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، بالتعاون الوثيق مع الحكومات المدرجة في جدول أعمالها، في تعريف أولويات بناء السلام، وتحديد الثغرات في آليات المساعدة الدولية القائمة، وتعبئة الموارد الضرورية من المانحين.

وتحرز اللجنة تقدما كبيرا في تشكيلاتها المخصصة لبلدان معينة. وقد تم وضع واعتماد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام بالاشتراك مع حكومات بوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو. وفي بوروندي وسيراليون، تم الاضطلاع باستعراضي التقدم المحرز في فترة السنتين في المجالات ذات الأولوية لبناء السلام. وقد بدأت اللجنة في تحديد أولويات بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

في المرحلة الحالية، نرى أن المهمة الأساسية للجنة بناء السلام هي إحراز التقدم الحقيقي على الصعيد القطري عن طريق التنفيذ المنسّق لاستراتيجيات بناء السلام وآليات الرصد والتتبع بقيادة البلدان المتلقية.

إننا نؤمن بأن جميع أنشطة بناء السلام يجب أن تقوم على أساس حوار وطني واسع بين جميع القوى السياسية. ونعتقد أن الجدارة الكبيرة التي تحظى بها لجنة بناء السلام تكمن بالتحديد في إجراء حوار مباشر مع الحكومات الوطنية مع ضمان ملكيتها الوطنية لعمليات بناء السلام ومسؤوليتها عن تلك العمليات.

ونعتقد بأن اللجنة ينبغي أن تزيد من تعزيز تنسيق وفعالية أنشطة بناء السلام التي يضطلع بها المجتمع الدولي.

وخلال السنة القادمة، ينبغي لها أن تواصل العمل بشأن تعزيز الروابط التشغيلية مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والجهات المانحة من أجل تعبئة الموارد من المانحين بشكل أكثر فعالية.

ومن الضروري إيلاء اهتمام إضافي لتحسين التعاون في الميدان مع جميع الجهات العاملة في جميع عمليات بناء السلام، والتوفيق بين أعمال مكتب دعم بناء السلام ولجنة بناء السلام مع آليات التنسيق القائمة، وأساسا داخل منظومة الأمم المتحدة. وهذا التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة، وبصفة خاصة في الميدان، ينبغي ألا يقوّض الأنشطة التنفيذية القائمة للمنظمة، بل ينبغي أن يعززها.

ومن المهم، بوجه خاص، تعزيز الصلة العضوية بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا المشتركة المدرجة في جدولي أعمالهما. ومن المهم ضمان تبادل المعلومات في الوقت المناسب بين الهيئتين، أي التقسيم الواضح للعمل وأوجه التكامل. وبطبيعة الحال، يجب تنفيذ ذلك بالمواكبة مع تطوير الصلات بين اللجنة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي أن نسلط الضوء على أهمية مساهمة مكتب دعم بناء السلام في عمل اللجنة. ونرحب بتعيين رئيسة جديدة للمكتب، السيدة جين هول لوت. ونأمل أن يكون تعزيز الإدارة وخضوع صندوق بناء السلام للمساءلة من بين أولويات المكتب.

ونؤيد تركيز عمل الصندوق على توفير المساعدة للبلدان في المراحل المبكرة لخروجها من الصراعات، ونشير إلى الدور الذي تضطلع به كحافز على تعبئة المزيد من الآليات المستدامة لدعم عمليات الإنعاش فيما بعد الصراع.

وفي الوقت ذاته، نعتقد بأنه آن الأوان لإجراء استعراض لاختصاصات الصندوق، ونحن في ذلك الصدد بانتظار مقترحات الأمانة العامة. ونود أن نؤكد على أهمية تحسين تقييم احتياجات بناء السلام، وسلامة الأساس المالي للمشاريع، وإنشاء آليات التنفيذ والخضوع للمساءلة. وإننا نريد أن نرى الوضوح والشفافية والانفتاح في المعايير اللازمة للحصول على موارد الصندوق.

ومن المظاهر الواضحة لدعمنا لصندوق بناء السلام قرار الحكومة الروسية المساهمة بمبلغ مليوني دولار سنويا. ونتوقع أن تساهم تلك الأموال في التعزيز الحقيقي لإمكانات الصندوق في المجالات التي ذكرتها.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): لقد حققت لجنة بناء السلام منذ بدأت عملها في عام ٢٠٠٦ تقدما كبيرا في مساعدة البلدان الخارجة من الصراعات. وترحب البرازيل بالتقرير السنوي للجنة الذي عرضه السفير يوكيو تاكاسو والذي يقدم سجلا للأنشطة العديدة التي اضطلعت بها اللجنة خلال عامها الثاني. وقد أثبتت اللجنة قيمتها المضافة وترسخ الآن مكانتها المؤسسية الخاصة في منظومة الأمم المتحدة. وأود أن أشيد بالعمل المميز للسفير تاكاسو في قيادتنا خلال هذه العملية.

وقد تمكنت اللجنة من اعتماد ثلاثة أطر استراتيجية لبناء السلام في بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو. وتوفر هذه الاستراتيجيات أداة قيمة لتحديد التحديات الأساسية لتوطيد السلام، والتنسيق بين الشركاء في الميدان، وزيادة الوعي بأولويات بناء السلام وحشد المزيد من الموارد.

إننا نرحب ببدء النظر في البلد الرابع في جدول أعمال اللجنة، وهو جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك تحت رئاسة بلجيكا. وقد أيدت البرازيل دائما وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي للجنة أن تكون مستعدة لأن تنمو وأن تدرج بلدانا جديدة في جدول أعمالها، وأن تتطور بوصفها هيئة استشارية هامة لحالات ما بعد انتهاء الصراع. كما أن

البرازيل تقدر عمل السفيرة كارمن ماريا غاياردو هيرنانديس من السلفادور، رئيسة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. وكان عمل الفريق مفيدا في تشجيع المناقشات المواضيعية للمسائل ذات الصلة ببناء السلام.

إننا نرحب بالمبادرة بإجراء مناقشات السياسات الاستراتيجية في اللجنة التنظيمية، ذلك المنتدى الذي يمكن أن يؤدي دورا في تحديد المبادئ التوجيهية الاستراتيجية العريضة للجنة من خلال التشجيع على إجراء حوار شامل حول الجوانب الأساسية لبناء السلام. وبصفة خاصة، كانت المناقشة التي قادتها إندونيسيا بشأن مشاركة القطاع الخاص في أنشطة بناء السلام تجربة مثيرة للاهتمام ومبتكرة وستوجه جهودنا لإقناع الشركات والمؤسسات بأن تؤدي دورا أكثر حيوية في أنشطة بناء السلام.

إن الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعضاء اللجنة إلى البلدان المدرجة في جدول أعمالها تمثل أداة لا تقدر بثمن للحصول على المعلومات المباشرة عن الحالة على الأرض وللإبقاء على حوار مثمر مع السلطات المحلية والشركاء الدوليين والمجتمع المدني. والبرازيل تدعم دعما كاملا استمرار هذه الممارسة في المستقبل. وينبغي أن يمنح مكتب دعم بناء السلام الموارد اللازمة لتنظيم ودعم تلك البعثات.

ومن الأهمية بمكان التواصل مع المؤسسات خارج منظومة الأمم المتحدة لتأمين التصدي المنسق والمتسق لتحديات بناء السلام. ويسعد البرازيل بشكل خاص أن تلاحظ زيادة التفاعل مع مؤسسات بريتون وودز التي من المؤكد أن مشاركتها في مناقشات اللجنة قد أسهمت في عملنا. وبالمثل، من الضروري مواصلة وتعزيز الحوار الجاري مع المنظمات الإقليمية، آخذين بعين الاعتبار البعد الإقليمي لمسائل عديدة ذات صلة ببناء السلام.

إننا نعتقد بالنسبة لغينيا – بيساو وبلدان أخرى خارجة من الصراعات أن توطيد السلام يعتمد على ثلاثية الأمن وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية. والإطار الاستراتيجي الذي اعتمدته تشكيلة غينيا – بيساو في ١ تشرين الأول/أكتوبر كان نتيجة لمشاورات مكثفة مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة ذات الصلة. وإنه يؤكد أهمية الانتخابات التشريعية المقبلة ويسلم بأن الأولويات الرئيسية هي تعزيز النمو الاقتصادي وإصلاح الهياكل الأساسية، لا سيما في مجال الطاقة، وإصلاح القطاع الأمني والقطاع القضائي، وتوطيد سيادة القانون، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وإصلاح الإدارة العامة، والمسائل الاجتماعية الأساسية لبناء السلام. وسيكون مكملا للإطار الاستراتيجي في المستقبل القريب وجود آلية للرصد والاستعراض قادرة على تقييم التقدم في كل مجالات الأولوية.

في بداية عملنا، أوصت تشكيلة غينيا – بيساو للجنة بناء السلام بأول تخصيص للموارد من صندوق بناء السلام لتمويل مشاريع سريعة المردود يمكن أن تُسفر عن فوائد سلام فورية للسكان. وقد شُرع في أربعة مشاريع في مجالات تسجيل الناخبين، وتشغيل الشباب، وإصلاح الثكنات العسكرية والسجون. ومن المتوقع أن تخصص قريبا شريحة ثانية أكبر حجما.

وقد أثبت ما يسمى نهج المسارين أنه نهج مبتكر وجيد. ولكن الصعوبات المسؤولة حاليا عن وتيرته البطيئة في تنفيذ مشاريع الصندوق، وخاصة في حالة غينيا – بيساو، تذكرنا بالحاجة إلى تعزيز وجود الأمم المتحدة في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

في الختام، تشيد البرازيل بالعمل المنجز وتتوقع أن تستمر اللجنة في إحراز التقدم في الأعوام المقبلة، وأن تسهم

بذلك في تحسين حياة الملايين من البشر في البلدان الخارجة من الصراع.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر لجنة بناء السلام على تقريرها عن أعمال دورتها الثانية. كما نود أن نشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره عن إعمال صندوق بناء السلام. ونحن نؤيد الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة الواردة في التقريرين. ويود الوفد الصيني أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر السفير تاكاسو، رئيس لجنة بناء السلام، على عمله المتميز بالكفاءة. وفي ظل توجيهاته حققت اللجنة تقدما كبيرا خلال العام الماضي.

لقد انقضى أكثر من عامين منذ أنشئت لجنة بناء السلام رسميا. وخلال العامين الماضيين، قامت اللجنة، مسترشدة بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، بالتنفيذ الجاد لولايتها وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ووضعت في حيز التنفيذ العملي مفهوم بناء السلام في شتى أنحاء العالم، باعثة الأمل في السلام والتنمية لدى البلدان والشعوب المعنية. وإذا كانت اللجنة بعملها خلال عامها الأول قد أرست الأساس، فإن أداءها في العام الثاني قد زاد من تعزيز تأثيرها، وهو ما يمكن أن نشهده في المجالات التالية.

أولا، ازداد عدد المشاريع قيد نظرها. فبعد إدراج بوروندي وسيراليون، أضيفت غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى القائمة، وأصبح مجموع البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة أربعة بلدان. وفضلا عن ذلك، يقدم صندوق بناء السلام حاليا دعما ماليا لتسعة بلدان. ومن الإنصاف القول إن توسيع نطاق عمل اللجنة والصندوق هو أمر مناسب وفعال.

ثانيا، عززت اللجنة علاقاتها مع أصحاب المصلحة داخل وخارج الأمم المتحدة من خلال الإبقاء على خطوط الاتصال مفتوحة مع الهيئات الرئيسية، بما في ذلك الأمانة العامة، ومن خلال تعزيز الروابط مع مؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ثالثا، عززت اللجنة تأثيرها في الميدان من خلال إيفاد بعثات إلى بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو، مما يبرهن على تصميمها والتزامها ببناء السلام. وخلال صياغة استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، استدعت اللجنة مشاركة ممثلي جميع الأطراف لكي تستمع إلى طائفة واسعة من الآراء. وقد قدمت في الوقت المناسب دعما ماليا إلى سيراليون لإجراء الانتخابات العامة والمحلية، وظلت تتابع عن كثب عملية السلام في بوروندي.

ورغم هذه الإنجازات، ما زالت لجنة بناء السلام تواجه تحديات داخلية وخارجية. فعلى الصعيد الخارجي، استمرار الاضطراب في القضايا الساخنة، وتفاقم اختلال التوازن الاقتصادي العالمي، والأزمة الغذائية، ونقص الموارد، والكوارث الطبيعية المتكررة، وانتشار الأوبئة تشكل تحديات عالمية خطيرة، وخاصة للبلدان والشعوب ذات المستويات الأدنى للتنمية. وفي الداخل، ما زال أمام اللجنة، بوصفها هيئة منشأة حديثا، الكثير من العمل الذي ينبغي أن تنجزه فيما يتعلق بتحسين آليتها وترشيد هيكلها.

وفي حين لم يبق سوى سنتين قبل تقييم لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٠، لا يسمح لنا الواقع بأن نستغرق وقتا طويلا في التفكير. ولا يجوز إهدار الوقت في إدخال المزيد من التحسين على عمل اللجنة. فالصين تثق تماما بعمل لجنة بناء السلام. وأود أن أعرض الاقتراحات التالية لتحسين عملها.

أولا، ينبغي تعزيز التنسيق مع الوكالات الأخرى والاستفادة من المزايا الفريدة التي تتمتع بها اللجنة. وفي مواجهة التحديات المتزايدة باستمرار، يتعين علينا أن نعمل بصورة جماعية. وفي بعض مجالات بناء السلام، سبق لوكالات الأمم المتحدة الأخرى ونظام بريتون وودز والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وشركاء التنمية الثنائيين أن أنجزوا الكثير من العمل واكتسبوا خبرة غنية. وينبغي للجنة بناء السلام أن تعمل على تعظيم دورها التنسيقي وأن تسعى إلى تعزيز التنسيق فيما بين آليات التنمية. وفي المجالات التي يقل فيها الاستثمار، ينبغي للجنة بناء السلام أن تستغل مزاياها وتؤدي دورا نشيطا بدعوة الأطراف ذات الصلة إلى الانضمام إلى عملية بناء السلام. وينبغي لنا تحديد استعمال الموارد بطريقة أكثر فعالية وزيادة تأثير بناء السلام من خلال التنسيق والتعاون.

ثانيا، يتعين علينا تعزيز الشراكات مع البلدان المعنية من أجل تنفيذ مبادرتها تنفيذا تاما. فالبلدان المعنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بناء سلامها. وإن هدف بناء السلام، في نهاية المطاف، هو بناء نظام وطني سلمي مستقر، وإن الناس المحليين، في بناء السلام، هم القوة الرئيسية التي يعتمد عليها إلى جانب كونهم أكثر المستفيدين منه. وينبغي لنا أن نثق في الناس المحليين وأن نعتمد على تشجيع الحكومات المحلية لهم على استعمال حكمتهم والمشاركة في وضع خطط الإعمار، حتى يكرسوا أنفسهم لقضية بناء السلام بشعور من المسؤولية والملكية.

ثالثا، لا بد لنا من تعزيز القدرة على البناء المؤسسي التي تتمتع بها لجنة بناء السلام ومن معالجة المسائل الداخلية المختلفة بشكل ملائم. ويحدونا الأمل أن يعزز أعضاء اللجنة التشاور، آخذين في الاعتبار، مصالح بعضهم البعض، وأن يعالجوا بصورة مناسبة مسألة التغيير في العضوية. وننتظر من لجنة بناء السلام أن تنظم اجتماعاتها وتعزز كفاءتها وتتجنب الإجراءات الرسمية وتضمن جودة اجتماعاتها. ونحن مدركون تماما أن هناك اختلافات في وجهات النظر بين أعضاء لجنة بناء السلام حول مفهوم بناء السلام وأولوياته. ونأمل أن يعزز الأعضاء تبادل الآراء بينهم ويزيدوا من التفاهم المتبادل وأن يأخذوا في الاعتبار الشواغل المختلفة.

أما بخصوص صندوق بناء السلام، فإن الوفد الصيني مسرور بصورة عامة من تمويله وعملياته. إن صندوق بناء السلام، بصفته آلية جديدة للتمويل، له أهمية بالغة في الشروع في برامج بناء السلام ذات الصلة. ولقد عرضت عملياته أثناء السنتين الماضيتين صورة أولية عن دوره الرئيسي الحفاز. ونأمل بشأن عمل الصندوق المستقبلي أن تقدم أمانته إحاطات إعلامية بصورة منتظمة للمانحين ولجنة بناء السلام عن عمليات الصندوق. ونطلب من الإدارة أن تسرّع في تخصيص الموارد المالية ونأمل أن يعمل الأمين العام على تعزيز تقييم آثار المشروعات والمساءلة عنها. والحكومة الصينية، كعهدها دائما، ستدعم عمل صندوق بناء السلام.

السيد فوتو بيرناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أطرح وجهة نظرنا العامة بشأن عمليات ما بعد الصراع. وأبدأ بالإشارة إلى الملكية الوطنية لعملية بناء السلام.

بالنسبة لبيرو، كل صراع له دينامياته الداخلية والدولية. وبالرغم من تشابه العوامل الأساسية الاقتصادية أو الاجتماعية، ثمة هويات عرقية وقبلية ودستورية وتاريخية فريدة تجعل وجود قضيتين متشابهتين متعذرا. لذا، ولكي نعالج عمليات ما بعد الصراع بمزيد من الفعالية، لا بد لنا من إدراك الظروف الخاصة بكل قضية وأن لا نتبع صيغة واحدة. ولهذا السبب يعتبر وفدي المرونة في التشكيلات الوطنية المحددة في تقرير لجنة بناء السلام عنصرا رئيسيا في التقدم المحرز.

ثانيا، يؤمن وفدي بأنه ينبغي للأطراف الدولية أن تكون على دراية بأن الملكية الحقيقية للعمليات الانتقالية وبناء السلام ستكون أكثر استدامة إذا تمتعت تلك العمليات بالمشروعية الاجتماعية الرئيسية المعززة بنهج تشاركي. وينبغي لنا، إلى جانب الاحتفال بالانتخابات السياسية، أن نتأكد من الممارسات والقواعد والمؤسسات كي يتم التوصل إلى الاتفاقات وتنفيذها وتسوية المنازعات. وسيتيح ذلك توسيع الولاية القضائية للدولة تدريجيا وتأكيد مشروعية السلطة مع الحق في استعمال القوة وتوحيد السيطرة المركزية على الأراضي من خلال إصلاح المؤسسات الأمنية وتحديد سياسات لتقديم الخدمات العامة وإدارة الموارد الطبيعية وتشجيع الاستثمارات وزيادة الميزانيات بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي. وينبغي، كالتزامات أساسية، احترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

إن تقرير الأمين العام (A/63/218) مصيب في اعتباره استراتيجيات بناء السلام المتكاملة عنصرا رئيسيا في هاتين السنتين من العمل في هيكلية ما بعد الصراع. ونؤمن أيضا بأن الزيارات الميدانية كانت حافزا للعمل المتضافر داخل الدول المعنية.

ومن البداية، ينبغي تكريس التعاون الدولي بصورة أساسية لتعزيز النظم السياسية وحل الصراع وتدريب المسؤولين المدنيين الفنيين. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نشدد على أن المشاريع السريعة الأثر تقوم بدور رئيسي في زيادة التوعية واستقطاب التأييد في أوساط السكان المحليين. ويعتبر اشتراك المؤسسات المالية الدولية والأعمال التجارية المحلية والدولية أساسيا في نجاح العملية. ونود أن نسلط الضوء على إنشاء فرقة العمل المعنية بدور القطاع الخاص في حالات ما بعد الصراع، التي تعالج جوانب تمويل المشاريع الصغيرة والتحويلات المالية والعمل مع المؤسسات الخاصة. ونشجع أيضا فرقة العمل على مواصلة عملها فيما يتعلق بالاستثمارات المنتجة في ما بعد الصراع.

ويمكننا أن نلاحظ في جميع أجزاء التقرير أن عمل لجنة بناء السلام والصندوق ومكتب الدعم يدعو إلى التزام على المديين المتوسط والبعيد مدعوم برؤية استراتيجية. وهذا يعني أن مشاركة المجتمع الدولي، بموافقة الدولة المعنية، قد تمتد لعدد من السنوات، وفي مجالات عديدة ذات أولوية، وفي بعض الحالات، بصورة عميقة.

وبالنسبة للبلدان المدرجة حاليا في جدول أعمال اللجنة أو المستفيدة من صندوق بناء السلام، ينبغي أن يكون واضحا لها دائما أن التعاون والمساعدة اللذين تتلقاهما خاضعان لمقياس مؤشرات التقدم في إطار يدعم ممارستها لسيادتها ومع الاحترام التام لسيادة القانون ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالتآزر مع الهيئات الإقليمية والدولية ومع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، يتطلب الالتزام على المدى البعيد التقارب بين العمل وجهود التنسيق الإضافية. وتكفل قيادة الأمم المتحدة المشروعية والشفافية والتنسيق والمتابعة الملائمة لعملية إعادة الإعمار. ولتحقيق ذلك، علينا أن نضمن أن منظمتنا تتمتع بالقدرة على التحليل والتقييم والتخطيط والتنسيق بين هيئاتها الرئيسية كي ترد على التغييرات المفاجئة في الميدان التي قد تعرض للخطر عملية بناء السلام، وبالقدرة على إجراء التعديلات الضرورية.

ويقدم تقرير الأمين العام وصفا للحالة الراهنة والتقدم المحرز، وكذلك نظرة عامة عن الدروس المستفادة، التي يمكننا أن نستمد منها أفكارا لتحسين عمل منظمتنا وهيئاتها وصناديقها وبرامجها لإنجاز المزيد من العمل في هذا المجال.

وأخيرا، يود وفدي أن يؤكد مجددا دعمه للعمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام وأن يثني على المقدرة القيادية لرئيسها السفير تاكاسو، ممثل اليابان. ونشجع اللجنة على مواصلة الإسهام في بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو وسيراليون وبوروندي وغيرها من الدول التي قد تطلب ذلك.

وبيرو مرشحة للعضوية في لجنة بناء السلام في الانتخابات المقرر عقدها في عام ٢٠٠٨ وهي تطرح الأفكار عربونا على المساهمة التي ترجو أن تقدمها بعد أن تُحَل مشكلة نقص التمثيل الإقليمي الحالي لأمريكا اللاتينية على نحو مرض.

السيد بونكراسين (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): في المناقشة العامة بالدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع الماضي، أكدت تايلند مجددا التزامها بالسلام والحرية والتسامح لأنها تشكل جزءا من طابعنا الوطني. ويتمثل مبدأ الأمم المتحدة الرئيسي في صون السلام والأمن الدوليين. غير أننا شهدنا على مر السنين حدوث انتكاسات مدمرة في هذا الصدد بالرغم من كل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. وأشير بذلك إلى حالات خاصة بالبلدان في أعقاب الصراع. فكما أشار الأمين العام السابق كوفي عنان منذ ثلاث ينتكس نصف جميع البلدان الخارجة من حروب ويعود للانزلاق إلى دائرة العنف في خلال خمس سنوات. والواقع أن ثمة ضرورة ملحة تتجاوز حفظ السلام إلى بناء السلام، وإلى أن يكون هذا السلام مستداما، أي باقيا.

ومنذ سنتين، أعربت تايلند عن تأييدها الكامل لإنشاء لجنة بناء السلام، هيئة الأمم المتحدة الاستشارية الحكومية الدولية الجديدة. وأنشئت اللجنة لتساعد على رأب الفجوة المؤسسية لدى الأمم المتحدة في مساعدة البلدان الخارجة من صراعات على التصدي لتحديات بناء السلام التي تواجهها. وبالرغم من حداثة انضمام اللجنة إلى أسرة الأمم المتحدة، ففي غضون سنتين لا أكثر، ثبت أن دورها لا يقدر بثمن، ولا سيما في العمل كجسر واصل بين أصحاب المصلحة في عملية بناء السلام وبين مختلف الجهات صاحبة المصلحة، كالوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والبلدان المانحة والبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وهي بوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، لكي يتسنى حشد الموارد وتأمينها لمشاريع بناء السلام في تلك البلدان.

وتود تايلند أن تغتنم هذه الفرصة لتثني على اللجنة وعلى صندوق بناء السلام لإطلاعهما الدول الأعضاء باستمرار على أنشطتهما وعلى التقدم الذي يحرزانه على أرض الواقع. ونرى أن على اللجنة أن تستمر في تطوير وتحسين تواصلها وتعاونها مع صندوق بناء السلام وغيره من الأجهزة والوكالات في منظومة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء. وللوصول إلى نتائج عملية فعالة، من الضروري أن تسعى اللجنة والهيئات الأخرى إلى التضافر في العمل على تحقيق الاتساق والتنسيق الوثيق من حيث السياسة العامة والعمليات.

وأهم من ذلك أنه يجب التأكيد بقوة في عملية بناء السلام على مبدأ امتلاك زمام الأمور والمشاركة على الصعيد الوطني. ومع أن اللجنة تساعد البلدان على إعادة البناء وعلى تقوية نفسها، فإن المسؤولية الأولى عن نجاح ذلك واستمراره تقع على عاتق البلدان ذاتها، بحيث تتمكن بمرور الوقت من الوقوف على قدميها في نهاية المطاف. ويعني الشعور بامتلاك زمام السيطرة أيضا أنه لا بد من تعديل عملية بناء السلام استجابة للأوضاع الفريدة والاحتياجات الفعلية والظروف القائمة في البلدان المعنية. وينبغي لذلك أن يوضع إطار العمل الخاص ببناء السلام واستراتيجيته بالتعاون بين اللجنة

والبلدان المعنية، لأخذ ذلك التعقيد بعين الاعتبار. أما النهج الواحد الذي يناسب جميع الحالات فلا يمكن تطبيقه في هذا الصدد.

وتعلق تايلند أهمية كبيرة على جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. كما نرى أن السلام المستدام لا بد أن يستمد جذوره من التنمية. ومن خلال تطوير النظم والهياكل الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية يمكن لعملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع أن تأتي بسلام دائم، ولا سيما في البلدان التي تكون قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قد أتمت من فورها ولاياتها فيها. وينبغي أيضا دعم الدور الذي يقوم به المدنيون والقطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية بناء السلام وتعزيز هذا الدور.

وتتمسك تايلند بسياسة دعم عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة ونشارك عمليات حفظ السلام بصفة منتظمة. وإلى جانب الدور الذي يضطلع به العسكريون وأفراد الشرطة التايلنديون في حفظ السلام، يسهمون أيضا في بناء السلام وإرساء الأسس في عدة بلدان خارجة من صراعات، خاصة في مجالات التنمية وإصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون.

وقد اشتركت تايلند والولايات المتحدة في بانجوك في الشهر الماضي فقط في تنظيم حلقة عمل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار. وأتاحت الحلقة فرصة للبلدان الأعضاء في المنتدى لتبادل آرائها وتجاربها بشأن فعالية تدابير تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار التي تساعد على صون استقرار البلدان المتاثرة بالصراعات والكوارث الطبيعية.

وبما لتايلند من خبرة ودراية فنية واقتناع، فهي تثق بأن في وسعنا المساهمة في جهود بناء السلام من خلال المشاريع الإنمائية للأمم المتحدة في المناطق الخارجة من صراعات. ولذلك فقد تقدمت تايلند بترشيحها لعضوية اللجنة للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ في فئة الجمعية العامة. وبتأييد من المجموعة الآسيوية، نرجو أن ننضم قريبا إلى عضوية اللجنة.

ومن دواعي سرور تايلند أن يتجاوز صندوق بناء السلام هدفه من التبرعات البالغ ٢٥٠ مليون دولار. ونرى أن نفع الصندوق للبلدان المحتاجة إلى السلام المستدام سيزداد بالتعاون بينه وبين اللجنة. وقد أسهمت تايلند في الصندوق منذ إنشائه بمبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار وستتبرع بالمزيد هذا العام.

وإذ تدخل أنشطة اللجنة عامها الثالث، لا شك في أن مزيدا من التحديات ستكون في انتظارها. وتعرب تايلند عن استعدادها لتقديم دعمها الكامل للجنة وللأمم المتحدة بأسرها، في مساعيها الرامية إلى إحلال السلام المستدام في ربوع العالم كافة.

السيد عبد العزيز (مصر): يسعدني أن أعبر عن التقدير للجنة بناء السلام على تقريرها (A/63/92) وللأمين العام عن تقريره (A/63/218 و Corr.1) عن صندوق بناء السلام. وتؤيد مصر البيان الذي أدلى به سفير جامايكا نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

وتؤمن مصر بالدور الهام الذي تقوم به لجنة بناء السلام في منع الدول الخارجة من نزاعات من الانزلاق مرة أخرى إلى مرحلة النزاع، وهو ما حدا بمصر للانضمام إلى عضوية اللجنة منذ إنشائها، والمشاركة بفعالية في اجتماعاتها وأنشطتها كافة، والسعي إلى قيام اللجنة بتنفيذ مهامها التي يتضمنها قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠.

وقد حققت لجنة بناء السلام منذ إنشائها عام ٢٠٠٥ إنجازات كبيرة في كل من بوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو، فضلا عن العمل الجاري بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، مما يفرض علينا التزاما بمضاعفة الجهد

والتقدم بأفكار واقتراحات بهدف تطوير سبل أدائها، بما يعزز من قدرتها على التعامل مع الأوضاع في الدول المدرجة في جدول أعمالها ومن قدرتها على استيعاب المزيد من الدول التي قد تكون راغبة في طلب مساعدة اللجنة.

واسمحوا لي أن أشير إلى بعض النقاط العملية التي ترى مصر ضرورة أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد. أولا، يتعين على اللجنة تعزيز الالتزام بمبدأ الملكية الوطنية في مراحل أعمالها كافة، بدءا من طلب مساعدة اللجنة، إلى تحديد وتنفيذ أولويات بناء السلام، ثم لدى إنهاء أعمالها، خاصة وأن هذا المبدأ يعزز من ثقة الدول المعنية ويرسخ من تعاون السلطات المحلية مع اللجنة على المستويات الحكومية والبرلمانية والشعبية.

ثانيا، إن استمرار اللجنة في أدائها لمهامها على نحو فعال يستلزم منها مواصلة توطيد علاقاتها مع جميع أجهزة وإدارات وبرامج الأمم المتحدة المعنية، ومؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة، وكذا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية ببناء السلام، خاصة في المناطق التي تتواجد فيها الدول قيد نظر اللجنة. وفي الوقت الذي أعرب عن التقدير لرئاسة اللجنة ورؤساء اللجان المعنية في الدول الأربع لجهودهم لدعم هذا التوجه، ما زالت هناك ضرورة ملحة لتطوير اللجنة علاقاتها المؤسسية، مع كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي ما زالت تتطلب مزيدا من التحديد والتوضيح بما يعزز من الاحترام الكامل للتوازن المؤسسي بين تلك الأجهزة وفقا لاختصاص كل منها بموجب الميثاق، ويحول دون افتئات أي من الأجهزة الرئيسية على اختصاصات الأجهزة الأخرى. وأطالب في ذلك الخصوص الجمعية العامة بالقيام بدور أنشط في متابعة وتوجيه أعمال لجنة بناء السلام، بعقد جلسات دورية لمراجعة أنشطة اللجنة وتقييم الزيارات الميدانية التي تقوم بها وبحث سبل دعم اللجنة، وذلك أسوة بالاجتماعات الدورية التي يعقدها مجلس الأمن لهذا الغرض.

ثالثا، ضرورة تحقيق الاستفادة المنشودة من التنوع في فئات العضوية في لجنة بناء السلام. فقد نص قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ على تشكيل اللجنة من ممثلين عن الدول الأكثر مساهمة في عمليات حفظ السلام، والدول الأكبر مساهمة في ميزانية الأمم المتحدة، وممثلين لمجلس الأمن، وممثلين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى ممثلين للجمعية العامة، وهو التنوع الذي قُصد به ابتداء الاستفادة من تنوع وخبرات كل هذه الأجهزة على نحو يساعد اللجنة على تحقيق أهدافها. إلا أن التجربة العملية أثبتت أن اللجنة لم تستفد من انتماء أعضائها إلى هذه الفئات على النحو المرجو. وتقترح مصر أن تجري اللجنة مناقشة حول هذا الموضوع الهام في دورتها القادمة، وأن يتم بحث سبل تحقيق الاستفادة الكاملة من هذا التنوع في العضوية.

رابعا، أهمية الاستفادة من جميع الدروس المستفادة المتعلقة بسبل عمل اللجنة ونظامها الداخلي المؤقت حتى يتسنى أخذها في الاعتبار خلال عملية المراجعة التي ستجري لأعمال لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٠. وأشير في هذا الصدد إلى أسلوب إعمال مفهوم التمثيل الجغرافي العادل. ففي الوقت الذي نؤكد على ضرورة بذل رئيس الجمعية العامة لجهود إضافية لتسوية هذا الموضوع، فإن مصر – بوصفها منسق المجموعة الأفريقية في موضوعات بناء السلام – تؤكد على ضرورة ألا يؤدي أي حل إلى تخفيض عدد المقاعد المخصصة لأفريقيا عن سبعة مقاعد من جميع فئات العضوية، ونؤكد على أن أي زيادة تمنح لأي مجموعة جغرافية أخرى لا بد أن يقابلها منح أفريقيا مقعداً أو مقاعد إضافية تزيد عن السبعة مقاعد المتاحة حالياً.

خامسا، أهمية تعزيز دور اللجنة في تحقيق المساواة بين الدول المانحة وغير المانحة فيما يتعلق بأنشطة بناء السلام. وأشير في هذا الخصوص إلى الدور الذي تقوم به لجان التسيير في الدول المعنية التي تقوم بتحديد المشاريع التي يتم الحصول على تمويل لها من صندوق بناء السلام، ونشدد على أن لجان التسيير ليست الجهة المختصة باتخاذ قرارات التمويل أو بتوجيه الأمين العام بمنح التمويل، إذ أن هذا الاختصاص من سلطة اللجنة فقط، خاصة في ضوء العضوية المحدودة في لجان التسيير واقتصارها على الدول المانحة والأمانة العامة للأمم المتحدة دون مشاركة تذكر من الدول غير المانحة الأعضاء في اللجنة.

سادسا، ضرورة إعداد استراتيجية تتضمن كيفية الاستفادة من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في كافة المجالات المرتبطة ببناء السلام، بالتنسيق مع الدول المعنية وبموافقتها وبهدف حشد كافة الجهود.

سابعا، يتعين على الجمعية العامة تقديم الدعم الكامل لمكتب دعم بناء السلام وتوفير الوظائف والموارد المالية اللازمة له لتمكينه من القيام بدور على أكمل وجه، مع توفير الاعتمادات اللازمة من ميزانية المنظمة لقيام اللجنة بزيارتين ميدانيتين كل عام لكل من الدول المدرجة في جدول أعمالها؛ يشارك فيها ممثلون عن كل من المجموعات الجغرافية، على نحو يتيح التواصل المباشر بين أعضائها والسلطات المحلية في الدول قيد النظر.

تعتبر العلاقة بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام من أهم المسائل التي يتعين أخذها في الاعتبار في المرحلة المقبلة، خاصة في ضوء عملية إعادة تقييم مراجع إسناد صندوق بناء السلام. ونحيي في هذا الصدد الدعم الدولي المتزايد لأنشطة الصندوق والمتمثل في إيداع ٢٣٨,٥ مليون دولار من التعهدات في حسابات الصندوق، الأمر الذي أتاح تمويل ٣٧ مشروعاً في تسع دول منذ إنشاء الصندوق، سواء في إطار استراتيجيات بناء السلام أو عبر نافذة الطوارئ.

وفي الوقت الذي تتفق مصر مع ما تضمنه التقرير حول خطوات استعراض مراجع إسناد صندوق بناء السلام، فإنها تؤكد على دعمها لأي جهد يسهم في تطوير عمل الصندوق ويحقق قدراً أكبر من التنسيق والترابط بين أنشطته وأنشطة لجنة بناء السلام، ويزيد من قدرته على العمل بسرعة وفاعلية، خاصة فيما يتعلق بصرف المبالغ التي تخصص لتمويل مشاريع بعينها في الدول قيد نظر اللجنة. وتؤيد مصر كذلك الاقتراح الوارد في التقرير بتوسيع عضوية الفريق الاستشاري التابع لصندوق بناء السلام، نظراً للدور الهام الذي يقوم به في مجال الرقابة على أنشطة الصندوق، وكذا الاقتراح بتقديم دعم من الصندوق لأنشطة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات بناء السلام، وتعيد مصر التأكيد على اقتراحها بعقد مؤتمر سنوي للمانحين للصندوق لتأمين الدعم المالي اللازم لميزانيته.

إضافة إلى ما تقدم، تقترح مصر النظر خلال عملية المراجعة في رفع سقف المساهمات في صندوق بناء السلام لجعله أكثر قدرة على تمويل مشاريع أكبر وأكثر، وتعزيز التشاور والتنسيق بين الأمين العام واللجنة في الحالات التي يرى فيها الأمين العام أن دولة معينة مؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق، على نحو يقضي على الازدواجية ويسهم في ترشيد الإنفاق.

في الختام، أود أن أعبر عن تقديرنا للممثل الدائم لليابان لرئاسته المتميزة للجنة بناء السلام، وللممثلين الدائمين للنرويج وهولندا والبرازيل وبلجيكا والسويد والسلفادور على مجهوداتهم القيِّمة في قيادة العمل في اللجنة، وكذا لمكتب

دعم بناء السلام على الجهود الكبيرة التي بذلت خلال العام الماضي، ونتمنى للقيادة الجديدة لمكتب دعم السلام كل توفيق.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى الزملاء الذين تقدموا بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة على تنظيمه هذه المناقشة الهامة اليوم. إنها فرصة مفيدة لتقييم عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ولتوضيح التحديات التي ما زلنا نواجهها. وتشمل تلك التحديات كيفية تحسين دعمنا للبلدان في المراحل المبكرة من خروجها من الصراع.

وأود أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

من المهم أن نحتفل بالنجاح، لذلك، أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للسفير تاكاسو على رئاسته المتفانية للجنة التنظيمية، وللممثلين الدائمين لهولندا والنرويج والبرازيل على الإنجازات التي تحققت فيما يتعلق بسيراليون وبوروندي وغينيا – بيساو. كما أود أن أشكر الممثلة الدائمة للسلفادور على الروح القيادية التي تحلت بها بشأن الدروس المستفادة، والممثل الدائم لإندونيسيا على مناصرته للأعمال الخاصة بمشاركة لجنة بناء السلام للقطاع الخاص.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أرحب بالسويد لتوليها رئاسة التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي، وبلجيكا لتوليها المسؤوليات عن جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأخيرا، أود أن أشيد بالدعم الذي قدمته كارولين مكاسكي لجعل لجنة بناء السلام جاهزة للعمل بكامل طاقتها، وأن أرحب بتعيين جين هول لوت خلفا لها.

وفي مناقشة العام الماضي، أكدت على ضرورة أن تولي اللجنة تركيزا أكبر للطريقة التي يمكن بها أن تقدم قيمة مضافة إلى عملية بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ويكمن الأثر الأساسي للجنة، بطبيعة الحال، في المساعدة على التصدي للحواجز السياسية لبناء السلام ولإضفاء الاتساق على جهود المجتمع الدولي.

وتشاطر المملكة المتحدة تقييمات الآخرين للطريقة الحسنة التي تناولت بها اللجنة هذا التحدي، ولكن من الصحيح أيضا، كما لاحظ متكلمون عديدون، أنه ما زالت هناك بعض التحديات الماثلة. وأود أن أبرز خمسة من تلك التحديات كما نراها اليوم.

أولا، ينبغي للجنة تحسين قياس حجم تأثيرها. وعلينا أن نفي بالتزاماتنا، بما في ذلك تعبئة الموارد. ولكن كما أظهر الاستعراض الأول الذي يجري مرة كل سنتين، لا توجد لدينا حاليا الوسيلة لقياس الموارد الإضافية التي تمت تعبئتها.

ثانيا، على اللجنة أن تكون أكثر تحديداً. ويجب أن نقوم بعمل أفضل لتحديد الفجوات الفعلية والأساسية في التمويل ووضع معايير ملموسة للطريقة التي ينبغي تنفيذ الأطر بها. وستتعزز قدرتنا على تعبئة الموارد إذا تمكنا من تحديد ما هو مطلوب بدقة وما هي أفضل طريقة لتعبئة تلك الموارد. وعلينا أن نكفل تخصيص الاستثمار الكافي في التحليل والرصد وأن تزود منظومة الأمم المتحدة مكتب دعم بناء السلام بالمدخلات الضرورية لتحقيق ذلك.

ثالثا، ينبغي أن تكون اللجنة أكثر كفاءة. وهذا مهم بصفة خاصة مع إضافة بلدان جديدة إلى جدول أعمال اللجنة. وعلينا أن نركز على عقد عدد أقل من الاجتماعات في نيويورك وعلى أن تكون الاجتماعات المعقودة هنا ذات طابع استراتيجي أكثر وأن يجري العمل اليومي في البلدان ذاتها.

رابعا، على اللجنة أن تكون أكثر مرونة وتتمتع بسرعة الحركة. وعلينا أن نتأكد من توافق مشاركة اللجنة مع حقائق الواقع المتغيرة على الأرض، مثل التهديد الجديد

الناشئ عن أسعار الوقود والمواد الغذائية. كما يتعين علينا التأكد من أن اللجنة لا تعتمد الصيغ الجاهزة عندما تتناول كل بلد جديد، بل أن تصمم مشاركتها وفقا للتحديات الماثلة في كل سياق جديد. وفي هذا الصدد، وجدنا أن النهج المعتمد فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى مشجع إلى حد كبير.

خامسا، ينبغي أن يكون عمل اللجنة أفضل اتساقا وأكثر شمولا. وجلي أن الحكومات تقود العملية. ولكن إذا أردنا تحقيق نجاح طويل الأمد، لا بد لجميع قطاعات المجتمع من المشاركة لتأمين ذلك النجاح. كما أن إمكانية النجاح ستتعزز أيضا إذا اتخذت الخطوات التي من شأنها تجنب برامج المانحين غير المنسقة التي تشد الحكومات في عدة اتجاهات دفعة واحدة.

ويتعين على لجنة بناء السلام التأكد من أن المجتمع الدولي شريك مسؤول للحكومة وأن المشاركة في الأنشطة السياسية والأمنية، والإنعاش والتنمية، متكاملة على نحو أفضل.

وإذ نمضي قدما في هذا العام، علينا أن ننظر فيما إذا كان الهيكل الجديد لبناء السلام يسد الفجوات التي أنشئ من أجل سدها. وقد أثبتت اللجنة أنها تستطيع أن تؤدي دورا مفيدا في بلدان كانت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام انسحبت منها. ولكن، كما أبرزت مناقشة مجلس الأمن في ٢٠ أيار/مايو بشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، فإن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام لهما دور أساسي محتمل في البلدان الخارجة من الصراع.

وفي تلك المناقشة، أكد وزير خارجية بلدي أن التحدي الذي نواجهه هو التصدي للبيان الإحصائي الذي يقول إن ٣٠ في المائة من الصراعات تنشب مرة أخرى بعد خمس سنوات من اتفاق السلام.

وكانت الفجوات الأساسية التي سلطت عليها الأضواء في تلك المناقشة هي قيادة دولية أفضل لتأمين استراتيجية مشتركة يمكن أن تدفع قدما بأنشطة سياسية وأمنية وإنمائية متكاملة دعما للجهود الوطنية؛ وقدرات مدنية وطنية ودولية معززة لتخطيط وتنفيذ جهود تحقيق الاستقرار والإنعاش؛ وتمويل أكثر سرعة ومرونة.

كما أبرزت الاجتماعات الأخيرة المعقودة في لندن وكوبنهاغن أهمية تحسين دعم المجتمع الدولي للبلدان المتضررة بالصراع في المراحل المبكرة جدا لبناء السلام.

وفيما يتعلق بالتمويل، لدى صندوق بناء السلام الإمكانية لملء الفجوة الحالية في توفير التمويل في الوقت المناسب وأن يتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ به بالنسبة للبلدان الخارجة من الصراع. وقد أنشئ بالفعل لدعم جهود بناء السلام المبكرة، ولكنه في الواقع دعم بشكل رئيسي بناء السلام في مراحل لاحقة.

ونأمل أن مكتب خدمات المراقبة الداخلية سيقدم في تقرير التقييم توصيات ملموسة بشأن الطريقة التي يمكن بها للصندوق أن يقدم الدعم في مراحل مبكرة من العملية. وسيتيح الاستعراض المقبل لاختصاصات صندوق بناء السلام فرصة طيبة لجعل الصندوق أكثر فعالية واستجابة.

ومن الأهمية بمكان أن تنخرط لجنة بناء السلام في هذه العملية وأن تدرج في تقرير الأمين العام كيف يمكن للأمم المتحدة أن تحسن دعمها للإنعاش المبكر. ورغبة الأعضاء في تلك المشاركة من جانب لجنة بناء السلام قد لمسها بلدي ووزير الخارجية بقوة في مناقشة ٢٠ أيار/مايو ونأمل أن نتمكن من الاستجابة لذلك.

إن المملكة المتحدة تبقى ملتزمة بلجنة بناء السلام ونتطلع إلى استمرار تعاوننا الوثيق مع الزملاء خلال العام المقبل.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر رئيس لجنة بناء السلام، السفير تاكاسو، على عرض التقرير السنوي للجنة (A/63/92 – S/2008/417) وأن يشكر أيضا الأمين العام على تقديم تقريره عن صندوق بناء السلام (A/63/218 – S/2008/522).

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إننا نعتقد أن تقرير لجنة بناء السلام يتضمن تقييما نزيها لأنشطة اللجنة خلال دورتها الثانية، أي عن الشوط الذي قطعناه وما يتعين القيام به على الطريق إلى الأمام. وبالتحليل المقارن للتقرير الحالي والتقرير السابق، يمكن أن نستنتج، منطقيا، أن التقدم حتى الآن كان جيدا، ولكننا لا نملك أن نقلل من شأن التحديات الماثلة.

وتتيح مناقشة اليوم فرصة فريدة لدراسة نقدية لما إذا كانت جهودنا الجماعية لبناء السلام قد جاءت دون التوقعات وأن نفكر بما كان من الممكن القيام به لتحقيق نتائج أفضل وفي السبيل الأمثل لترسيخ المكاسب التي حققناها.

وقد تحققت نجاحات ملحوظة في سيراليون وبوروندي. وأدت الدروس المستقاة من هذين البلدين بالتأكيد إلى تحسين النهج الذي اتبعناه في حالتي غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ويسعد وفد بلدي أنه تم الاعتماد المبكر للإطار الاستراتيجي المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ونتطلع إلى العمل مع رئيس وأعضاء تلك التشكيلة من أجل بلوغ الأهداف والأولويات الواردة في الإطار، بما في ذلك تأمين نجاح الانتخابات المقبلة في غينيا – بيساو.

وإذ نقر بأهمية المبادئ الأساسية للملكية الوطنية والشراكة الدولية، يود وفد بلدي إعادة التأكيد على أن معيار بناء السلام الشامل للجميع يتطلب من لجنة بناء السلام تعبئة دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني، في جملة أصحاب المصلحة الآخرين، في بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

إن لجنة بناء السلام تتبلور بالتأكيد، مما يسمح بتكريس اهتمام أكبر للمسائل الموضوعية بدلا من الجوانب الإجرائية. ولكن من الأساسي أن تبقى أساليب عملنا قيد الاستعراض الدائم لكي يكون عملنا أكثر ذكاء وجودة، ولتطوير رؤية استراتيجية لمستقبل اللجنة حتى لا تتجاوزها الأحداث.

وفي هذا الصدد، فإننا نقدر أن اللجنة بفضل دعم مكتب دعم بناء السلام اعتمدت أدوات استباقية مثل آلية الرصد والتعقب، وعقد المؤتمرات من خلال الفيديو، وتحديد مواقع الموارد، وفتح مكاتب قطرية متكاملة ووضع أطر استراتيجية.

ولكن رؤيتنا الاستراتيجية الطويلة الأجل ستتطلب أدوات جديدة مثل تطوير نظام للإنذار المبكر. وفي المستقبل المنظور، يعتقد وفدي أنه ينبغي للجمعية العامة، بالتعاون مع مجلس الأمن والهيئات الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة، أن تضع رؤية استراتيجية لتعزيز قدرة لجنة بناء السلام على الدبلوماسية الوقائية.

وهذا يعني أنه ينبغي للجنة بناء السلام في الأمدين المتوسط والطويل أن تهتم ليس بمنع البلدان المدرجة في جدول أعمالها حاليا من العودة إلى الصراع ثانية فحسب، بل أيضا بتطوير القدرة على توقع صراعات محتملة والعمل على مشاركة المجتمع الدولي في التصدي لها قبل أن تتخذ أبعاد الأزمة.

وقد جادل بعض الباحثين بأن عمليات حفظ السلام تحتاج إلى عشر سنوات على الأقل حتى تنجح. ومع أننا قد لا نكون قادرين على التحقق من هذا الادعاء، فإن ما نود أن نحث عليه هو أن لا ينظر إلى بناء السلام وحفظ السلام على أنهما مباراتان تنتهي إحداهما قبل أن تبدأ الأخرى، وأن بدء أنشطة بناء السلام يؤدي بالضرورة إلى إنهاء ولايات حفظ السلام. إننا نحتاج إلى تحقيق التوازن الصحيح بين استراتيجيات الدخول واستراتيجيات الخروج لكفالة أن عمليات بناء السلام لا تتوقف قبل الموعد المحدد ولا تمدد بصورة لا موجب لها فتخلق ظاهرة الاتكالية في البلد المتضرر المدرج في جدول الأعمال.

وفي الوقت ذاته ومع اقتراب استعراض اختصاصات صندوق بناء السلام، من المناسب أن نعمق الحوار بين الدول الأعضاء حول كيفية تعزيز الروابط المؤسسية وعلاقات العمل بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وتقوم الحاجة إلى زيادة دور اللجنة في القرارات التي يتخذها الصندوق لتخصيص الموارد للبلدان المستفيدة، كي نحسن التنسيق ونتجنب احتمال الازدواجية في الجهود المبذولة. وفي الوقت نفسه، نرحب بالتحسن في قنوات الاتصال بين الصندوق واللجنة وبفعالية الصندوق في جمع المزيد من الأموال أكثر من المبلغ المستهدف خلال الفترة قيد النظر.

وأود أن اختتم بياني بالتذكير بالإسهام المميز والطليعي الذي قدمته السفيرة كارولين مكاسكي، الأمينة العامة المساعدة السابقة ورئيسة مكتب دعم بناء السلام، في تشغيل بنيان بناء السلام، وأتمنى لها كل خير في مساعيها في المستقبل. ويود وفدي أيضا أن ينتهز هذه الفرصة ليتقدم بالتهنئة للسيدة جين هول لوت، الأمينة العامة المساعدة الجديدة ورئيسة مكتب الدعم، التي أظهرت التزاماتها بالبناء على عمل سلفها، وأود أن أطمئنها على تعاون غانا التام. وأخيرا، نود أن نشيد بالسفير تاكاسو على توجيهه الماهر لشؤون لجنة بناء السلام لترسيخ النجاح المحرز خلال دورتها الأولى. لقد اعترف السفير تاكاسو في بيانه حسب الأصول بمساهمات الرؤساء السابقين والحاليين لشتى تشكيلات اللجنة. وإذا أردنا تعزيز اللجنة ومكتب الدعم، فيجب توفير الموارد الكافية لهما.

أخيرا، تظل غانا ملتزمة ومستعدة لدعم لجنة بناء السلام في مواجهة التحديات التي تنتظرها – وتم تحديد بعضها في التقرير المعروض علينا وفي بعض البيانات التي استمعنا إليها اليوم – من أجل التضامن والبشرية والسلام والأمن.

السيد عامل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرحب بهذه المناقشة، التي تتيح فرصة جيدة للدول الأعضاء حتى تستعرض جدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي بدأ يحظى بصورة متزايدة بالأولوية والأهمية منذ مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥.

وحسبما ورد في التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/63/92)، أحرز البنيان الجديد لبناء السلام تقدما ملموسا، سواء في زيادة تطوير الصلات المؤسسية على نطاق المنظومة أو في تعزيز العمل الموضوعي في البلدان قيد النظر. وبصفة باكستان عضوا في اللجنة، فإنها تلتزم التزاما تاما بنجاحها. ونقدر مساهمات جميع أعضاء اللجنة، ولا سيما إسهامات الرئيس ونواب الرئيس ورؤساء التشكيلات الخاصة ببلدان معينة. وسوف نواصل المساهمة في هذا الجهد الجماعي بالمشاركة الفعالة في عمل اللجنة وبتقديم المساعدة للبلدان المعنية بأقصى ما نستطيع.

إن توسيع جدول أعمال اللجنة، الذي يشمل الآن أربعة بلدان، لهو مؤشر على الثقة المتنامية في عملها. ولقد زاد ذلك بحق من التوقعات، لا سيما توقعات حكومات وشعوب البلدان قيد النظر. وينطوي ذلك أيضا على تنظيم

عمل اللجنة بصورة أفضل، خاصة زيادة الاتساق وتحديد الأولويات بين أشكاله المتنوعة وتكريس الوقت المناسب والموارد للحالات المختلفة المدرجة في جدول الأعمال.

وعلى المستوى الاستراتيجي، ينبغي أن يسترشد تطوير الرؤية المشتركة لبناء السلام بالخبرة التي اكتسبتها لجنة بناء السلام. وتعتبر الأمور التالية، في رأينا، من مفاتيح النجاح: أولا، زيادة التقارب بين منظور الشركاء والبلدان المضيفة، القائم بصورة رئيسية على أساس الأولويات والملكية الوطنية لها؛ ثانيا، الإرادة السياسية الحقيقية والمرونة من جانب جميع أصحاب المصلحة؛ ثالثا، اشتراك اللجنة منذ المرحلة الأولى من جهود الأمم المتحدة في البلدان الخارجة من الصراع. وينبغي لنهج شامل يقوم على أساس الترابط بين السلام والتنمية أن يجتاز جميع المراحل، من منع نشوب الصراع إلى حفظ السلام إلى بناء السلام.

إن التنمية المستدامة واستغلال القدرات الوطنية أساسيان لكفالة الملكية الوطنية لأولويات بناء السلام. وإن حظ نجاح الاستراتيجيات أكبر عندما تستند إلى التشخيص الموضوعي والشامل للحالة، بما في ذلك الأسباب الجذرية للصراع. وينبغي أن تكون الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام وأطر التعاون خطط عمل حيوية، وخاضعة للاستعراض المتواصل وقادرة على التكيف حسبما تقتضي الحالة. وسوف تحتاج أدوات اللجنة للرصد والمتابعة إلى مزيد من الصقل لضمان تحديد الفجوات الجديدة وتنفيذ الالتزامات التي تقطعها جميع الأطراف في الوقت المناسب وبشكل تام.

ومما يتسم بأهمية بالغة توفير الموارد في المراحل المبكرة للأولويات المباشرة لبناء السلام والمشاريع الأخرى السريعة الأثر ذات التأثير الحفاز. وفائدة صندوق بناء السلام واضحة في هذا الشأن. ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على مصالح البلدان المستفيدة بصورة كبيرة في تحديد وتصميم المشاريع ذات الأولوية التي سيمولها الصندوق. ويحظى توزيع الأموال في الوقت المناسب وبفعالية بالقدر نفسه من الأهمية. ونرى أن زيادة التنسيق والتلاحم بين أنشطة الصندوق وأنشطة اللجنة يمكن أن تثمر عن نتائج أفضل في هذا المجال. ومن شأن الاسترشاد باللجنة أن يكون بالغ الصلة بعملية استعراض اختصاصات الصندوق.

إن نجاح اللجنة سيقاس، في التحليل النهائي، بالنتائج الملموسة التي ستحققها للناس في الميدان. وبغية منع تجدد الصراع بطريقة فعالة، ينبغي أن يكون الهدف النهائي للجنة بناء السلام تمكين البلدان الخارجة من الصراع من الوقوف على أقدامها كي تحقق الاكتفاء الذاتي الدائم في السلام والتنمية. وهذا يشمل تنفيذ الالتزامات من قبل الجهات الفاعلة الوطنية والدولية وتعبئة الموارد، المحلية والخارجية على السواء. وهنا تكمن قدرة اللجنة الفائقة على القيام بذلك، بسبب تشكيلتها الفريدة وقدرتها التنظيمية. وهي تحتاج إلى زيادة تعزيز دورها الترويجي كي تتمكن من استغلال جميع السبل لحشد موارد كافية ويمكن التنبؤ بها من المراحل المبكرة إلى فترة الاهتمام الدولي الطويلة.

وبالعمل مع الجانبين، تستطيع اللجنة أيضا أن تساعد في معالجة مسائل القيود والشروط التي يفرضها المانحون، من ناحية، والقدرة الاستيعابية وآليات توزيع الموارد واستعمالها بصورة فعالة وشفافة، من ناحية أخرى. وتستطيع اللجنة كذلك النهوض بقضية البلدان المدرجة في جدول أعمالها بشكل أكثر فعالية أمام المؤسسات المالية الدولية، التي ينبغي تشجيعها على إظهار المرونة التشغيلية لمعالجة الظروف الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع.

وتحتاج اللجنة كذلك إلى تركيز الاهتمام على القضايا الأوسع، بما فيها فعالية المساعدة والتجارة والاستثمار

والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف وطأة الدين وتنمية القطاع الخاص. وينبغي المضي في العمل الذي قامت اندونيسيا بتيسيره بشأن الدور الذي يقوم به القطاع الخاص. وما زالت البلدان المتضررة من الصراعات المعقدة محرومة من عوائد ومداخيل مواردها بسبب النظم التجارية غير المتكافئة، والإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان الصناعية لمزارعيها، وعجزها عن تصنيع موادها الخام. ولذلك، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للآليات الوطنية والدولية لوضع حد للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وتمكين البلدان المعنية من استغلال مواردها استغلالا تاما من أجل منفعة شعوبها.

إن اللجنة التنظيمية، التي هي نواة اللجنة، أنسب من يقوم بمناقشة هذه المسائل وغيرها من المسائل الشاملة والمواضيعية. ولقد حان الوقت لاستخدام إمكانياتها بصورة كاملة. وينبغي أن يكون لها إشراف استراتيجي على عمل اللجنة، بما في ذلك الاجتماعات القطرية وفريق العمل المعني بالدروس المستفادة. إن تنشيط اللجنة التنظيمية من شأنه أن يساهم في زيادة التنسيق بين أصحاب المصلحة، ولا سيما الهيئات الرئيسية الثلاث – الذي هو في غاية الأهمية لنجاح عملنا.

إن تحديات بناء السلام معقدة وضخمة. وتتطلب نهجا كليا يستند إلى الاهتمام السياسي الدائم وتجميع الموارد اللازمة. ولا تستطيع لجنة بناء السلام أن تقوم بذلك إلاّ بالدعم التام والالتزام من المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، أود أن اختتم كلمتي بملاحظة مشجعة. على الرغم من الاختلافات في الرأي بين الدول الأعضاء فالكل يلتف حول الهدف الجماعي في عمل اللجنة المتمثل في تحقيق منافع ملموسة للبلدان قيد الدراسة.

السيد تيرزي دي سانتاغاتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن اشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة بشأن عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

إن إيطاليا تؤيد البيان الذي أدلت به الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي.

تدخل اللجنة عامها الثالث من عملياتها. وبدأنا نرى نتائج ملموسة وهناك أربعة بلدان مدرجة في جدول الأعمال، وثلاث استراتيجيات مدمجة تم اعتمادها، وإحداها في مرحلة الإعداد وقد أنشئت آليات الرصد. إن المجتمع الدولي يولي أهمية أكبر لجهود بناء السلام.

إن العمل الذي تضطلع به اللجنة في تحديد المجالات ذات الأولوية فيما يتعلق بمبدأ الملكية الوطنية موضع ترحيب شديد. والملكية الوطنية أساسية لنجاح استراتيجيات اللجنة التي تشمل أيضا ذوي المصالح الدوليين والمنظمات الحكومية والمجتمع المدني. كذلك فهي أساسية لتنفيذ الاستراتيجيات والمعايير وحسن التوقيت والحد الأمثل من الموارد والجهود للبرامج المتداخلة.

لقد عملت اللجنة على توطيد مركزها ومصداقيتها. إذ أن البلدان التي بحاجة إلى المساعدة في عمليات استقرارها تعي مواردها. والمؤسسات المالية الدولية منخرطة الآن تماما في مداولات اللجنة.

لقد حان الوقت للمضي قدما والتصدي للتحديات الجديدة بطريقة ابتكاريه ومرنة. ولا بد من أن ينظر إلى عمليات السلام بصورة كلية. فبعثات حفظ السلام ينبغي أن تكون متسقة تماما مع استراتيجيات بناء السلام. لذلك ينبغي تشجيع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام لتحسين عمليات التخطيط المدمجة لديها.

ومن جهة أخرى بوسع اللجنة أن تحسن دورها باستهداف حوار وتنسيق أكثر فعالية فيما بين ذوي المصالح،

بما في ذلك، على وجه الخصوص، المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرى أمام اللجنة أربعة تحديات في الأشهر المقبلة: أولا، لا بد لها من أن تترجم الاستراتيجيات المدمجة إلى أعمال محددة؛ ثانيا، لا بد لها من مواءمة عملها في الميدان مع الاحتياجات المحلية؛ ثالثا، يجب عليها أن تعطي الفرصة لذوي المصالح ليصبحوا منخرطين على نحو أكبر؛ ورابعا لا بد لها من أن تقدر القيمة المضافة لها في سد الفجوات القائمة في عمليات تثبيت الاستقرار. ويتعين على اللجنة أن تواءم عملها مع السياقات المختلفة لكي تكفل الربط المناسب بين الأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان.

أنتقل الآن إلى الكلام عن صندوق بناء السلام. إن التقرير الثاني للصندوق يلقي ضوءا أكبر على دور وقيمة الأداة المالية والصعوبات العامة التي تواجهها في إطار جهود توطيد السلام في الأمم المتحدة. وننظر ايجابيا إلى حقيقة أنه في السنة الثانية من عمليات الصندوق كانت هناك همة ونشاط في تحديد البلدان المستفيدة والاحتياجات التي تقتضي التدخل. وركز الصندوق أيضا على تحسين القدرات التحليلية والتخطيط وعلى زيادة التنسيق مع مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك وفي الميدان وعلى زيادة التفاعل مع اللجنة.

ومهما يكن عليه الأمر، لم يطور الصندوق بعد كامل إمكانياته، فلم يقدم بعد استجابته المباشرة إلى مرحلة ما بعد انتهاء الصراع الذي كنا نأمل فيه. ومن الواضح أن هناك حاجة لتناول المسائل المتعلقة بالاستراتيجية والإدارة، مثل معايير اختيار البلدان المستفيدة والإطار الزمني لصياغة واعتماد المشاريع وقدرة الحكومة المحلية على الاستيعاب المالي والمؤسسي والبلدان المؤهلة لسائر النوافذ والقوة التعبوية للصندوق.

وهكذا نود أن نقدم بضع مقترحات. وعلينا أن نحسن التخطيط من أجل التدخل وتعزيز الاتساق بين تمويل الصندوق و استراتيجيات بناء السلام المدمجة؛ وتطوير خطوط توجيهية واضحة توافق عليها جميع الدول الأعضاء لاختيار البلدان المؤهلة وإنشاء آليات لتغذية الصندوق للتمكين من استخدام الموارد بصورة مستمرة وقابلة للتنبؤ؛ وتنسيق أطر العمل لاختيار البلدان المستفيدة لثلاث نوافذ مختلفة؛ وتطوير استراتيجية لمجتمع المانحين لتمكين الصندوق من أن يصبح نقطة مرجعية وعنصرا حفازا على توفير الموارد.

وأخيرا أود أن أعرب عن عميق تقديري لجهود رئيس لجنة بناء السلام، الممثل الدائم لليابان؛ ورئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، الممثل الدائم للسلفادور؛ ورؤساء أفرقة التشكيلات المخصصة لبلدان محددة، والممثلين الدائمين لهولندا والنرويج والسويد، والممثل الدائم للبرازيل والممثل الدائم لبلجيكا على ما بذلوه من جهود. ونشكر أيضا مكتب دعم بناء السلام في نيويورك وفي الميدان، ونرحب بالأمين العام المساعد لشؤون دعم بناء السلام، لوت، التي عُينت رئيسة للمكتب.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة المشتركة الهامة بشأن تقرير لجنة بناء السلام A/63/92 وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام A/63/218. ونشكر الأمين العام على عرضه لتقريره عن الصندوق ونشكر اللجنة على تقريرها السنوي الثاني. ونشيد بالعمل الجيد الذي قام به مكتب دعم بناء السلام والذي يعمل عن كثب مع أعضاء اللجنة. ونعرب عن تقديرنا أيضا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الوكيل الإداري للصندوق. وبطبيعة الحال، أود أن أشكر الممثل الدائم لليابان، رئيس اللجنة على قيادته الرائعة.

إن إندونيسيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة مؤتمر حركة عدم الانحياز في اللجنة.

إن إندونيسيا، إذ أنيطت بها مسؤولية عضوية اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام لفترة سنتين، يسعدها أن ترى اللجنة والصندوق يشرعان في الوفاء بولايتيهما. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يبدي بعض الملاحظات التي نأمل أن تسهم في جعل هيكل بناء السلام الدولي أكثر قوة.

أولا، إن اللجنة لدى تحديدها أولويات بناء السلام وتحدياتها أشارت بحق إلى أهمية إيلاء اهتمام متكافئ إلى قضايا الأمن والديمقراطية والتنمية. وهذه عوامل رئيسية لدعم مجتمع متعدد قوي وإحلال السلام الدائم. ولا يكفي إصلاح القطاع الأمني أو القطاع الاقتصادي وحدهما ليس البلسم الشافي لضمان عدم عودة البلدان الخارجة من صراعات إلى صراع جديد.

وهناك احتياجات لنهج متكامل، وبغية تنفيذ النهج الشامل الذي تقوي فيه الأبعاد الأمنية والتنموية بعضها البعض. كذلك فإن المبالغ التي يقدمها الصندوق ينبغي أن تعكس هذا التوجه. وتود إندونيسيا أن ترى نهجا متكاملا يتم تنفيذه في منظومة الأمم المتحدة الأوسع، بما في ذلك مكتب دعم بناء السلام، ودائرة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية للتصدي لتحديات مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

ثانيا، يتفق الجميع على أن الملكية الوطنية ينبغي أن تكون المبدأ الهادي لنا في مشاركتنا. ونؤيد تأييدا كاملا المبدأ القائل بأن أي حكومة منتخبة ديمقراطيا يجب أن تكون مسؤولة أمام الشعب من خلال الانتخابات التي ينبغي أن تكون جوهر العملية الوطنية، مع الأخذ في الحسبان أصوات المجتمع المدني وغيرهم من ذوي المصالح المهمين في الميدان. وبغض النظر عن حسن نوايا المبادرات الدولية، فالحاجة التي تحددها الحكومة الوطنية يجب اعتبارها خطة للجميع. ومرارا وتكرارا لم نشهد عمليات بناء السلام وتوطيد السلام فعّالة إلا إذا كانت جهود السلام والتنمية ملكية للمجتمع ويساعده بالكامل المجتمع الدولي.

ثالثا، لا ينبغي لنا أن نتردد في إعطاء مزيد من الأدوار الاستراتيجية والحاسمة للجنة التنظيمية للجنة. وهذا يتسق مع ولاية لجنة بناء السلام. وبينما تُظهر التشكيلات الأربعة القطرية المخصصة تحت القيادة القديرة للرؤساء الحاليين والسابقين حسنات التركيبة الفريدة للتشكيلات القطرية، فإنه ينبغي للجنة التنظيمية أن تواصل التركيز على استراتيجيات مواضيعية وسياسات أوسع بشأن بناء السلام.

وفي ذلك الصدد، نثني على جهود اللجنة التنظيمية برئاسة اليابان في النظر إلى دور القطاع الخاص في بناء السلام وفي التشديد على مشاركته المحتملة في تقديم الدعم المالي وغير المالي.

وركزت فرقة عمل أنشأتها اللجنة التنفيذية في وقت سابق من هذه السنة لهذا الهدف على الطرق الملموسة التي تستطيع لجنة بناء السلام المساهمة من خلالها في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في بناء السلام بعد الصراع، كجزء من ولاية اللجنة في جمع كل الأطراف ذات الصلة لتعبئة الدعم والموارد. وتضمن ذلك النظر ثلاثة مجالات خاصة: الشراكات مع المؤسسات الخاصة، والتمويل المتناهي الصغر، والتحويلات المالية. وكمتابعة لعمل فرقة عمل لجنة بناء السلام، نأمل في أن تنظر اللجنة التنظيمية في الأخذ ببعض توصيات فرقة العمل للوفاء بولايتها في تعبئة الموارد.

إن الدور الاستراتيجي للجنة التنظيمية ومداولاتها المتعلقة بالسياسات ستكون أساسية الأهمية. وقد شجع مجلس الأمن من خلال بيانه الرئاسي S/PRST/2008/16 المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، لجنة بناء السلام على تحري السبل

لـدعم الجهـود الوطنيـة في البلـدان المتـضررة لكفالـة سـلام مستدام بسرعة وفعالية أكبر. وآراء لجنة بناء السلام مفيدة جدا أيضا عندما يقدم الأمين العام المشورة إلى هيئات الأمم المتحدة حول كيفية تنسيق أنشطة بناء السلام وتوليد الموارد واستخدامها بفعالية أكبر.

رابعا، وكما يرد في التقرير، ينبغي للجنة أن تواصل بذل الجهود لإقامة روابط استراتيجية أوثق بين الالتزامات واستخدام صندوق بناء السلام. ويبرز التقرير الحاجة إلى نُهُج إبداعية لربط الإنفاق المالي الحفاز الأساسي من خلال صندوق بناء السلام بموارد تمويل أكبر بكثير وأكثر استدامة.

وكما أحطنا علما، فإن مدفوعات صندوق بناء السلام والتنفيذ يقومان على ثلاث آليات. النافذة الأولى للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، والنافذة الثانية للبلدان من خارج لجنة بناء السلام، والنافذة الثالثة للحالات الطارئة. وللأمين العام السلطة التقديرية فيما يتعلق بالنافذتين ٢ و ٣. وبالنسبة للنافذة الأولى، فلا يزال هناك مجال لتحسين العلاقات بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

إننا نحيط علما بالعمل الممتاز لمكتب دعم بناء السلام في هذا الصدد، ولكننا نشدد على أنه ينبغي لمشاركة أعضاء لجنة بناء السلام في توجيه العملية أن تكون أكبر. وينبغي إشراك البلدان في مرحلة التخطيط المبكرة لتحديد المشاريع وفي إنشاء آليات تقييم واضحة.

وبالنسبة للنافذتين الثانية والثالثة، نثني على العمل الهام للأمين العام بصدد استخدامهما الفعال. وتستطيع الدول زيادة مشاركتها، في جملة أمور، عبر تحسين اختصاصات صندوق بناء السلام. ويمكن أن تحسن فعالية الصندوق وأن تزداد ملكية الدول الأعضاء عبر زيادة إشراك تلك الدول في عملية صنع القرارات الاستراتيجية للنافذتين الثانية والثالثة.

ومن المهم أيضا البدء بتحديد الطرق حول كيفية إشراك القطاع الخاص ليقدم مساهمته القيمة في صندوق بناء السلام. ونحن على ثقة بأن توصيات فريق عمل لجنة بناء السلام بشأن القطاع الخاص ستكون مفيدة أيضا. ويستطيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطبيق تلك التوصيات العملية، وإذا وافقت لجنة بناء السلام، فمن الممكن التماس آراء البرنامج حول كيفية اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لإشراك كيانات القطاع الخاص.

خامسا، ينبغي زيادة التوعية بدور لجنة بناء السلام وإبراز عملها في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، علاوة على المؤسسات المالية الدولية والمحافل الأخرى ذات الصلة.

ختاما، أود أن أتشاطر بعض الأفكار حول نظرة إندونيسيا بشأن قيام الجمعية العامة بدورها المهم في كفالة عمل آلية بناء السلام في الأمم المتحدة بكفاءة لتعطي النتيجة القصوى في الميدان.

تستطيع الجمعية العامة أن تكون مفيدة جدا، وعليها بذل جهد أكبر في كفالة أن تدمج إدارات ووكالات الأمم المتحدة أولويات وتحديات بناء السلام بشكل مناسب في الاستراتيجيات ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، يستطيع رئيس الجمعية العامة أن يقوم بدوره الهام في عقد الجلسات عبر عقد جلسات تفاعل منتظمة وموضوعية بين رؤساء لجنة بناء السلام ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. عندئذ، يمكن تبادل الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات ذات الصلة، ويترافق ذلك مع بناء روابط جديدة. وتستطيع تبادلات من ذلك القبيل أيضا كفالة تنسيق أفضل بين تلك الهيئات الحيوية الأهمية. وسيساعد صوتها الموحد على الدفاع عن اللجنة،

وخاصة فيما يتعلق بتعبئة المساعدة للتوصيات المتعلقة باستراتيجيات بناء سلام متكاملة للبلدان على جدول أعمال لجنة بناء السلام.

وتؤكد إندونيسيا مجددا التزامها بقضية لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، وسوف تواصل العمل مع الآخرين لاتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين نتائج عملهما.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أتكلم نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمس: أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج.

أود أن أعرب عن دعمنا للبيان الذي ألقاه ممثل فرنسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتقر بلدان الشمال الأوروبي بالتقدم المحرز منذ إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٦، وخاصة العمل المهم فيما يتعلق بالتشكيلات القطرية المخصصة.

ونحن نرحب بتعيين جين هول لوت وجهودها لزيادة تعزيز قدرة لجنة بناء السلام وتحسين تركيزها. وبدعم من مكتب دعم بناء السلام، فإننا نحتاج إلى تبسيط أساليب عمل اللجنة للسماح بزيادة عدد البلدان المدرجة في جدول الأعمال ولتركيز جهودنا على تحقيق رؤية لجنة بناء السلام على المستوى الاستراتيجي.

وفي ذلك الصدد، فإننا لا نستطيع التشديد بشكل كاف على أهمية السعي إلى الشراكات والاتساق في الأنشطة ذات الصلة وخارج الأمم المتحدة، أي مع وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية.

ونرى حاجة ضمن هيكلية بناء السلام إلى تحديد دور مكتب دعم بناء السلام بشكل أفضل من حيث تقديم المساعدة والدعم للجنة بناء السلام. وينبغي أن يكون لمكتب دعم بناء السلام وظيفة أساسية في التخطيط الاستراتيجي لجهود الأمم المتحدة لبناء السلام.

وفي الوقت نفسه، فإننا نحتاج إلى استطلاع السبل لإقامة روابط بهدف الاستجابة إلى التحديات التي تواجه البلدان الخارجة من الصراع بطريقة متسقة ومنطقية وفي الوقت المناسب. ومن أجل هذا الهدف، فإننا ندعم بقوة دور مكتب دعم بناء السلام في تنسيق تقرير الأمين العام بشأن بناء السلام والإنعاش المبكر، ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في عملية تقديم التوصيات.

ونود أن نلفت الانتباه إلى منتدى سياسة الإنعاش المبكر الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر في كوبنهاغن، حيث اجتمع عدد من واضعي السياسات والأخصائيين الدوليين لوضع مقترحات حول كيفية سد الفجوات في القدرة والاستراتيجية والتمويل عندما يتعلق الأمر بالإنعاش المبكر وبناء السلام. وقد ألقى المنتدى الضوء، في جملة أمور، على الحاجة إلى الإسراع بتقييم الأضرار والاحتياجات ما بعد الكوارث، فضلا عن الحاجة إلى رفع سريع لقدرة المنسقين المقيمين في حالة الأزمة. ونحن نعتبر استنتاجات المنتدى تلك وغيرها مفيدة جدا في جهودنا لزيادة تعزيز لجنة بناء السلام وهيكلية بناء السلام الأوسع.

إن وفدنا مساهم قوي في صندوق بناء السلام، الذي نعتقد أنه أداة حيوية لتلبية الاحتياجات المباشرة للبلدان الخارجة من الصراعات. وفي أجواء الصراع، فإن السرعة مهمة جدا. ونحن نرى بوضوح أن ثمة مجالا لتحسين إدارة الصندوق لكي يعمل بفعالية أكبر كحفاز لآليات دعم أكثر استدامة.

ونحن نتطلع إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتوصيات المجموعة الاستشارية لصندوق بناء السلام في وقت لاحق من هذا الشهر بهدف زيادة تحسين فعالية وكفاءة

وأهمية الصندوق. ونأمل أن يوفر التقييم توصيات واضحة لمواجهة الأسئلة المتعلقة بأداء الصندوق.

وسترحب بلدان الشمال الأوروبي بالحصول على المزيد من التوضيح بشأن نطاق وإجراءات تخصيص النوافذ الثلاث للتمويل وتحسين إطار المساءلة والشفافية وتعزيز القدرة على إدارة الصندوق. ونرى أنه يمكن زيادة توضيح العلاقة القطرية بين الصندوق واللجنة. وعلاوة على ذلك، ما زال يتعين سد الفجوات في بناء السلام. ونرى أنه من المفيد إعادة النظر في إمكانية استخدام أموال الصندوق لدعم كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة ومهامها. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء والنظر في إدخال تحسينات على الصندوق في إطار هذه الجمعية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتنان بعثات أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج على التقارير المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال هذه. فالتقارير تتضمن معلومات قيمة وتشكل أساسا جيدا لمناقشاتنا.

السيدة جاهان (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): سأكون مقصرة لو بدأت دون أن أشكر السفير يوكيو تاكاسو على قيادته الممتازة للجنة بناء السلام وعلى عرضه لتقرير اللجنة عن دورتها الثانية. كما نعرب عن التقدير للأمين العام على تقاريره الشاملة عن صندوق بناء السلام. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام المعينة حديثا، السيدة جين هول لوت، وأعرب عن دعم الوفود لها دعما كاملا. ونعرب عن تقديرنا أيضا للأمينة العامة المساعدة السابقة، السيدة كارولين ماكاسكي، على إسهامها في قضية بناء السلام.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة حركة عدم الانحياز. ومع ذلك، نود أن نتطرق إلى بضع نقاط.

لقد قطعت لجنة بناء السلام شوطا طويلا في توحيد الأركان الرئيسية الثلاثة للمنظمة – السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان – باتباع نهج أكثر تكاملا لبناء السلام. واللجنة، كما نعلم جميعا، أنشئت لسد الثغرات في هيكل الأمم المتحدة: التقليل من خطر انزلاق بلد ما في مرحلة ما بعد الصراع إلى مستنقع من صنع البلد نفسه يبقيه في دوامة من الصراعات والأزمات. وكان قرار التأسيس يهدف إلى تلبية الاحتياجات الخاصة في البلدان الخارجة من صراعات. واللجنة، في عامها الثاني، قطعت شوطا كبيرا في جهودها الرامية إلى توطيد السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، وهي بوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو. ونأمل في أن يكون الحال كذلك في البلد الجديد المدرج في جدول الأعمال، جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويسرنا أن أساليب عمل اللجنة قد عُزّزَت أكثر خلال السنة الثانية من عملها. وفي ضوء عقد عملها وولايتها البالغة الصعوبة، تبدو الدورة الثانية للجنة مرضية جدا. وتعتبر صياغة الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام المخصصة لبلد بعينه هي النهج الصحيح. فقد أصبحت أداة فعالة لاستراتيجيات بناء السلام. ونهنئ رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة على إسهاماتهم البارزة في عمل اللجنة. كما يعود الفضل في ذلك إلى مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام. ونشيد على وجه الخصوص ببوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو على ما أبدته تلك البلدان من تعاون وعلى توليها زمام الملكية الوطنية في المبادرات التي أطلقتها اللجنة.

وينبغي ألا يغمرنا الشعور بالرضا عند تعداد الإنجازات التي تحققت خلال العامين الماضيين، لأنه ما زال يتعين عمل الكثير. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي تعزيز العلاقات العملياتية للجنة مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات

الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، وأصحاب المصلحة الوطنية والممولين والمجتمع المدني. وينبغي للجنة التنظيمية ضخ المزيد من الدينامية في هيكل بناء السلام بأدائها دورا رياديا أكثر حيوية. وينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من التنسيق بين جميع مبادرات بناء السلام على المستوى القطري.

ومن الضروري أن يكون هناك نظام مدمج للتقييم حتى يتسنى للجنة البناء على إنجازاتها الخاصة في مجال بناء السلام. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء آلية للرصد والتتبع. وستكون تلك الآلية مفيدة في رصد تنفيذ إطار العمل ومن ثم تقييمه من حيث المساءلة والفعالية. ومن شأن ذلك زيادة قدرة اللجنة على إدخال التعديلات اللازمة على مشاركاتها. ونرى أن وضع تلك الآلية موضع التنفيذ سيمكّن اللجنة من إحداث أقصى أثر ممكن على أرض الواقع.

ويتعين على الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة تكريس بعض الوقت لتبادل الخبرات القيمة للبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. واهتمام المجتمع الدولي بأنشطة بناء السلام التي تقوم بها في البلدان المشاركة هو أحد العوامل الرئيسية لنجاح عمل اللجنة. لذلك ينبغي إبراز اللجنة وأعمالها بالشكل الملائم من خلال أنشطة التوعية من أجل المحافظة على ذلك الاهتمام. كما نرحب بقرار اللجنة تمويل البعثات الميدانية في البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

ويرى وفد بلدي أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن نزيد من تركيزنا على مسألة الإنعاش الاقتصادي في مجتمعات ما بعد الصراع. ولتعزيز عمل لجنة بناء السلام، نرى أن يوجه الاهتمام أيضا إلى بناء المؤسسات السياسية التعددية؛ وتكوين دوائر مناصرة للسلام؛ واستعادة مناخ الثقة المتبادلة والتسامح، وإيجاد عملية للمصالحة والتعافي على صعيد المجتمع؛ واستعادة مناخ من الثقة المتبادلة، والثقة والتسامح؛ وفي نهاية المطاف، إيجاد عملية للمصالحة والتعافي على صعيد المجتمع.

ويمكن أن نسهم في جعل مبادرات بناء سلام أكثر فعالية وأكثر ملاءمة للحقائق على أرض الواقع من خلال الدعم المادي الخارجي. ونشدد أكثر من أي وقت مضى على ملكية حكومات البلدان المعنية المدرجة في جدول الأعمال على تلك العملية. ونرى أن الملكية الوطنية هي مفتاح الحفاظ على التقدم. ولا بد أن تتولى مجتمعات ما بعد الصراع زمام أمورها. ورأينا كيف أن الأفكار النابعة من الداخل، مثل القروض الصغيرة والتعليم غير الرسمي للنساء، يمكن أن تصنع المعجزات في الانتعاش الاقتصادي وتمكين المرأة. وينبغي للجنة أن تدرج ذلك بوصفه عنصرا أساسيا في استراتيجياتها.

ويتعين على صندوق بناء السلام أن يؤدي دورا حاسما. ومن دواعي اغتباطنا أن يبلغ التمويل المستهدف للصندوق ما يربو على ٢٥٠ مليون دولار. وتلك شهادة على استمرار التزام المجتمع الدولي بتحقيق هدف بناء السلام.

ونرى أنه من الضروري إطلاع أعضاء لجنة بناء السلام بتواتر أكبر على عمليات صندوق بناء السلام، وتبادل المعلومات المتعلقة بالمبالغ المنصرفة في وقت مبكر بما فيه الكفاية لدراستها. ويتعين إيضاح العلاقة بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ودور كل منهما للجهات صاحبة المصلحة على أرض الواقع، تبديدا للخلط فيما يتعلق باستحقاق الدعم من صندوق بناء السلام.

إن إيلاء الاهتمام للاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع واتخاذ الخطوات نحو الانتعاش وإعادة الإدماج والتعمير هو في الواقع واجب أخلاقي مشترك. ومن الأهمية بمكان تحقيق الاندماج التام بين الانتعاش الاقتصادي والبعد الإنمائي في عملية بناء السلام. ومع إدراج مزيد من

البلدان قيد نظر اللجنة، فقد اتسعت أعمالها بسرعة. وحتى تتمكن من مواجهة حجم العمل المتزايد، ستحتاج اللجنة وهيئاتها الداعمة إلى مزيد من الدعم السياسي والمادي.

وبنغلاديش، بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات، تشارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشعر بسرور مماثل للتعاون مع اللجنة كعضو. وسنظل نتعاون تعاونا وثيقا من أجل إنجازها لعملها في المستقبل، وتقع علينا مسؤولية مشتركة للتأكد من أن اللجنة تعمل بالكامل بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية مختصة لمعالجة حالات ما بعد انتهاء الصراع ورأس الحربة الأساسية في هيكل منسق ومتسق ومتكامل لبناء السلام. وينبغي أن يبادر المجتمع الدولي إلى مساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها.

السيد سين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إننا نقدر عقد هذه المناقشة المشتركة في الوقت المناسب بشأن التقرير الثاني للجنة بناء السلام (A/63/92) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/63/218).

وأود، بادئ ذي بدء، أن أهنئ اليابان على ما قامت به من عمل بصفتها رئيس لجنة بناء السلام، خلال فترة ولايتها التي استغرقت أطول مما كان متوقعا في البداية. كما أعرب عن تقديرنا لرؤساء التشكيلات القطرية المخصصة لبلدان محددة والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. ولا بد أن أشيد على نحو خاص بوفد النرويج، الذي ترأس ممثله الدائم السابق تشكيلة بوروندي بالتزام. كما أود أن أرحب بالأمينة العامة المساعدة الجديدة لدعم بناء السلام، السيدة جين هول لوت، وأؤكد لها استمرار الهند في دعمها على نحو بنّاء.

كما يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجامايكا، نيابة عن حركة عدم الانحياز. ونقدر العمل الذي قامت به جامايكا في تنسيق مجموعة حركة عدم الانحياز في لجنة بناء السلام.

وسوف أكتفي بإضافة بعض النقاط في سياق تقريري لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وتستند ملاحظاتنا إلى التزامنا الراسخ بأهداف لجنة بناء السلام، واقتناعنا بأن دروسا مجدية قد تُستفاد من تجربتنا الجماعية خلال الفترة المنقضية من عمر الهيئتين.

أولا، يجب أن نحذر من مغبة الإفراط في التفاؤل أو الاحتفال قبل الأوان بوجاهة أو فعالية لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام حتى الآن. فعلى الجانب الإيجابي، فإن وجود أربعة بلدان الآن مدرجة في جدول أعمال اللجنة، بطلب منها جميعها، هو علامة طيبة بالتأكيد. ويدل الانتهاء من وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام في ثلاثة من تلك البلدان، واستعراض اثنتين من تلك الاستراتيجيات، على إحراز التقدم. ولا نغالي بالقول إن لجنة بناء السلام أصبحت فعلا طرفا فاعلا راسخا في سياق منظومة الأمم المتحدة.

وبينما يشكل التوطيد المطرد لدور لجنة بناء السلام في إطار قاموس المنظومة الدولية نتيجة جيدة، فإنه ليس إنجازا كافيا في حد ذاته يستحق أن نعتز به جميعا. وينبغي أن نستمر في تعزيز أهمية اللجنة بالنسبة للبلدان التي تسعى لمساعدتها، من خلال الانتقال بصورة حاسمة إلى وضع نهج واقعي يتحدد وفقا للظروف. وعلى مدى فترة طويلة أكثر ما ينبغي، استغرقنا وقت اللجنة في مناقشات تتراوح من فرض الحلول واتباع نهج المشروطية إزاء المواقف المتصلبة. وما دامت مواقفنا محددة مسبقا قبل أن ننظر بصورة موضوعية في حالة بلد من البلدان التي تطلب المساعدة، فلن يكون بمقدورنا أن نسدي مشورة محايدة لا دخل للمشاعر فيها وفقا لحالة كل بلد. ويشكل ذلك أيضا سببا لظهورنا

عاجزين جماعيا عن استيعاب ما تريده البلدان الخارجة من الصراع فعلا عندما تطلب مساعدة لجنة بناء السلام.

ثانيا، حتى تكون المشورة التي تسديها لجنة بناء السلام مناسبة ومجدية، يجب أن نركز على جانبين. الجانب الأول هو مواصلة توسيع نطاق حصولنا على معلومات مركزة ومحددة وموضوعية من الميدان. وهنا، يجب أن يضطلع صندوق دعم بناء السلام بدور هام، فبدون وجود قناة واضحة وغير متحيزة لاستقاء المدخلات من الميدان، وتحديد التحديات الرئيسية، وسد الفجوات فيما يتعلق بتوافر الموارد لمواجهة هذه التحديات، لن يكون بمقدور اللجنة أن تسدي مشورة فعالة. وعلاوة على ذلك، ولأنه سيكون هناك تفاوت حتمي من حيث تدفق المعلومات بين الأعضاء الممثلين والأعضاء غير الممثلين في الميدان، فقد يؤثر ذلك التفاوت فعلا على الخطاب، وهو ما لا يخدم مصلحة أي طرف.

والجانب الثاني هو ضرورة إجراء حوار تبادلي فعال بين البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام واللجنة ذاتها. وسيكون هذا الحوار مجديا للغاية إذا تمكّنا من الانتقال إلى كفالة استناد المشورة التي تسديها اللجنة إلى نهج مبسَّط. وما أعنيه بذلك هو أنه ينبغي للجنة ألا تقوم بمهمة إسداء المشورة للدول بشأن توطيد السلام بعد انتهاء الصراع، بل يتعين عليها، بدلا من ذلك، أن تساعد الدولة المعنية على تحديد واستخدام الخبرة الدولية الحقيقية في معالجة هذه المسائل الحساسة.

وينبغي أن ينطوي النهج المبسط للجنة بناء السلام أيضا على مسألة الملكية الوطنية التي نؤيدها جميعا باعتبارها مبدأ رئيسيا لتدخل اللجنة. ويتعلق ذلك الأمر بضرورة تعزيز حكومة تمثيلية وفعالة في البلد المعني. فحكومة البلد، في آخر المطاف، هي التي ينبغي أن تُسَاءل إذا عجزت عن إنجاز استراتيجيات توطيد السلام، وهي مسؤولة أمام الشعب الذي تمثله.

كما سيتعين على حكومة البلد المعني أن تدير العمليات خارج نطاق انخراط البلد مع لجنة بناء السلام. وعليه، فإن تركيزنا الرئيسي يجب أن ينصب، منطقيا، على تعزيز شرعية نظام الإدارة والحكم في البلد، وفعاليته، وقدرته على الاستيعاب. وما لم نقم بذلك، لن نتوفر أبدا على الأدوات اللازمة لجهودنا بغية تقديم المساعدة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وينطبق ذلك أيضا على صندوق دعم بناء السلام. فعلى الرغم من بذل جهد محمود لإدراج مكتب الدعم في الميدان في البلدان التي تنخرط فيها اللجنة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وبادئ ذي بدء، ينبغي توسيع نطاق قدرة مكتب الدعم، غير أنه يجب مقابلة ذلك في إطار منظومة الأمم المتحدة بإبداء الإرادة لإدراج المكتب فيها فعلا، بدلا من الحرص على المنافسة بينهما.

ثالثا، وهذه النقطة مرتبطة بما سبق، ينبغي أن نبذل مزيدا من الجهود لتنشيط الجانب التنسيقي للدور المنوط بلجنة بناء السلام. وحاليا، لم يكن بمقدور اللجنة ومكتب الدعم في إطار منظومة الأمم المتحدة تعبئة موقعيهما الفريدين والشاملين للقيام بتلك المهمة. ولمن يدَّعي أن اللجنة ليست مستعدة لذلك بعد، نقول إنه ما لم نُسند تلك المهمة إليها، فلن تكون مستعدة أبدا لتنسيق الجهود الدولية. وعلاوة على ذلك، يطرح ذلك الأمر أيضا السؤال حول سبب السعي إلى إشراك المنظمات المانحة الرئيسية في لجنة بناء السلام إن لم يكن تعزيز دورها التنسيقي.

رابعا، على الرغم من أننا حققنا إنجازا أفضل في العام المنصرم لتركيز الاهتمام والمساعدة على تعبئة الموارد، لا يزال هناك الكثير مما يمكن، بل، يجب عمله. ومما لا شك

فيه أن مجرد إسداء المشورة وحده لن يوطد السلام، إن لم يقترن ذلك بتقديم المساعدة المادية أو في مجال وضع السياسات العامة. وتعبئة الموارد وسيلة أساسية يمكن بواسطتها للمجتمعات الخارجة من الصراع أن تشق طريقها نحو توطيد السلام وتحقيق التنمية.

وباعتبارنا من البلدان المساهمة في صندوق بناء السلام، وعضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، فقد رحبنا بتشغيل الصندوق، مثلما نرحب الآن بفكرة عملية تعبئة الموارد بصورة متجددة، بحلول نهاية هذا العام. كما نرحب بتحسين التناغم بين اللجنة والصندوق، على الرغم من ضرورة بذل المزيد من الجهود لكفالة الاتساق الفعلي بين أهداف المشورة السياسية التي تقدمها اللجنة ودفع الأموال فعليا إلى الدولة المعنية. ولا يزال هناك تفاوت بينهما ينبغي أن نعالجه عندما ننظر في إمكانية إسناد ولاية جديدة إلى الصندوق. وما لم يتحسن صرف الأموال، وتتعزز الصلة الاستراتيجية بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، فلن يحقق أي منهما كامل إمكاناته.

وفي ذلك السياق، يجب أن أشدد على أننا لا نزال غير مقتنعين بأن هيكل النوافذ الثلاث لاستخدام صندوق بناء السلام، لا سيما النافذة الثانية، كان مجديا بصورة خاصة للصندوق أو اللجنة. وحتى التقرير بشأن صندوق بناء السلام يشير، على ما يبدو، في الفقرة ٣٣، إلى أن الاستراتيجية الاستباقية لتحديد بلدان إضافية مؤهلة لتلقي الدعم والأموال انطوت على انتقاء بلدان استضافت زوارا رفيعي المستوى من الأمم المتحدة، وبلدان اتصلت بالأمانة العامة مباشرة، وفي حالة نعرفها، ثمة بلد لم يتصل بالأمانة العامة لكنه منح أموالا لإطالة أمد دور المنظمة هناك.

ومن الصعب أن نسمي ذلك فعالية معايير الحصول على التمويل من صندوق بناء السلام: وفي واقع الأمر، ولأن عملية النظر في النافذة الثانية تتم بكاملها بدون مدخلات من الدول الأعضاء أو من اللجنة، فمن العسير أن نعرف أي معايير تطبق فعلا. والنافذة الثانية لا ترقى حتى إلى مستوى واجهة للعرض.

كما أن هناك مشكلة محتملة تتمثل في الخلط بين الخيوط المتعلقة بالرصد، إذا بدأت دولة من الدول بتلقي المساعدة بموجب النافذة الثانية لصندوق بناء السلام قبل أن تُدرج في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وينبغي معالجة تلك المسائل وغيرها خلال المناقشات بشأن الصندوق.

وفي سياق تحسين استخدام مخصصات صندوق بناء السلام، أود أن أؤكد مجددا على النقطة التي أثرتها سابقا بشأن تعزيز ولاية وقدرة مكتب دعم بناء السلام. فإن لم نفعل ذلك، سنكون دوما في موقع أقل من مُرض في ما يتعلق باستخدام الأموال المخصصة في إطار الصندوق. ولن نكتفي بتبرير تلك المشكلة بضعف القدرة الاستيعابية للبلد المعني. لقد جرى طلب المساعدة تحديدا لأن القدرات الاستيعابية والإدارية ضعيفة. ومن هنا، نحتاج إلى ضمان أن تعمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام سويا مع مكتب دعم بناء السلام هنا في نيويورك لتوجيه تعليمات واضحة. ويجب أيضا أن تكون هناك وحدة مخصصة في الميدان تتعامل مع المشاريع التي يمولها صندوق بناء السلام.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد على أن آلية بناء السلام مرتبطة تماما بمسألة النهج الجماعي الأوسع نطاقا. وإذا واصلنا عزل أنفسنا ليس فقط داخل لجنة بناء السلام، ولكن أيضا فيما بين اللجنة ومكتب الدعم والصندوق، ثم بين الثلاثة وسائر منظومة الأمم المتحدة، فإننا سنفشل في تقديم استجابة متماسكة ومنسقة إلى الذين يتطلعون إلى الأمم المتحدة لإحداث تغيير ملموس. وهذا

يجب ألا يحدث. وإنني أؤكد من جديد على التزام الهند بعمل ما في وسعها لكفالة ألا يكون ذلك هو الحال مطلقا.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يرحب وفدي بهذه الفرصة للنظر في تقرير لجنة بناء السلام (A/63/92) في ختام دورتها الثانية، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠.

نشكر رئيس اللجنة، السفير تاكاسو ممثل اليابان، ونائبي الرئيس، السفير غياردو هيرناندين ممثل السلفادور، والسفير كرستيان ممثل غانا، على عملهم. ونشيد أيضا بالجهود الدؤوبة للسفير النرويجي لوفالد، والسفير الهولندي مايور والسفير البرازيلي فيوتي، رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة لبوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو، على التوالي. وعلاوة على ذلك، ننتهز هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا للسفير البلجيكي غرولز، الذي بدأ مؤخرا مهامه كرئيس لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى. وفضلا عن ذلك، يدرك وفدي الجهود المثمرة التي بذلتها السيدة كارولين مكاسكي بصفتها رئيسة لمكتب دعم بناء السلام ويرحب بالسيدة جين هول لوت رئيسة جديدة للمكتب.

بعد عامين من بدء عمل لجنة بناء السلام، حقق الجهاز الجديد الذي ظهر نتيجة لإصلاح الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ تقدما في تحقيق أهدافه. وخلال فترة الاستعراض، لاحظنا أن اللجنة من خلال تشكيلاتها القطرية المخصصة، ساعدت بالتأكيد - رغم أنه لم يكن بدون صعوبة - في تقوية المؤسسات الوطنية في بوروندي وسيراليون. وفي الوقت ذاته، أدرجت اللجنة بلدانا جديدة على جدول أعمالها، مثل غينيا - بيساو، ومؤخرا، جمهورية أفريقيا الوسطى.

يسعدنا أن نلاحظ أن اللجنة، خلال دورتها الثانية، التزاما بمبادئ ولايتها، ضاعفت جهودها لتحسين تركيزها وأساليب عملها. ووضع استراتيجيات شاملة لبناء السلام وآليات المتابعة لبوروندي وسيراليون مثال واحد، والأمثلة الأخرى هي قدرة اللجنة على الانتفاع من الدروس المستفادة ومرونتها في تكييفها مع محددات وطنية جديدة. لقد فعلت ذلك في حالة غينيا - بيساو، التي أقرت تشكيلتها القطرية المخصصة، والمكسيك عضو فيها، إطارها الاستراتيجي لبناء السلام في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

ونشيد باللجنة على إنجاز كل ذلك. ونأمل أن تشكل الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة الأساس لتحسن مستمر في الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال العمل المنسق والشامل، وتقوية الصلة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان بوصفها مكونات جوهرية للسلام المستدام. إن ذلك سيساعد في وصول أرباح السلام إلى سكان البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة بأسرع ما يمكن، وهو بدوره شرط مسبق لاستدامة أي عملية للسلام والتنمية خلال الآجال القصير والمتوسط والطويل.

ويحدونا الأمل أن تواصل اللجنة صون طابعها المرن والشامل والقيام بعملها الشفاف والمتكامل. وفي هذا الصدد، نؤيد عقد اجتماعات عامة غير رسمية، كالذي عقد في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بتواتر أكبر. إن وفدي يعتقد أن هذه الاجتماعات توفر تدفقا للمعلومات وتعزز التفاعل بين الأجهزة، فضلا عن إثارة اهتمام الأعضاء بالعمل الجوهري للجنة وربما بالمشاركة لدعم البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

إن الأطر الاستراتيجية هي المفتاح والأساس لكفالة قيام اللجنة بعملها التنسيقي في ما يتعلق بدعم المجتمع الدولي للبلدان المعنية. إن الملكية الوطنية والمساءلة المتبادلة والالتزام المستمر جوانب حاسمة في وضع الأطر الاستراتيجية، التي ينبغي أيضا النظر إليها باعتقاد وفدي، على أنها التزامات

دول تجاه بنيان سلام الأمم المتحدة وينبغي أن تتجاوز الحكومات الحالية. ولن يتسنى كفالة تحقيق الأهداف الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل إلا بانتهاج ذلك الأسلوب.

وفي ما يتعلق بامتلاك الموارد، يتفق وفدي مع وجهة النظر المعرب عنها في التقرير المعروض علينا. ومن الأهمية بمكان أن تواصل اللجنة تطوير أساليب إبداعية لتعبئة الموارد الوطنية الدولية. وفي الواقع، زاد بعض أعضاء اللجنة مشاركتهم تجاه البلدان المدرجة في جدول أعمالها. بل وبات أعضاء آخرون مانحين للمساعدة المالية والفنية، ليصبحوا مساهمين في بناء القدرة الوطنية. وينبغي مواصلة تعزيز تلك الممارسات، ويؤكد بلدي من جديد التزامه الثابت في هذا الصدد.

إن المكسيك تشعر بالامتنان لتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/63/218)، الذي يمكّن الدول الأعضاء من الاضطلاع بولاية تقديم التوجيه في ما يتعلق بوضع المعايير الخاصة لاستخدام الموارد. إن زيادة قائمة المانحين وحقيقة أننا تجاوزنا توقعات التمويل دليل ملموس على التزام وثقة الأعضاء في ما يتعلق بالصندوق. لكن وفدي يؤكد من جديد على الحاجة إلى جعل المساهمات المالية للصندوق يمكن التنبؤ بها حتى يمكنه الاستجابة بشكل أسرع للطلبات الكثيرة من البلدان الخارجة من الصراعات بأن يقدم لها دعمه.

إن وفدي يرحب بالشفافية التي ينتهجها مكتب دعم بناء السلام من خلال عقد اجتماعات غير رسمية دورية لإطلاع المانحين على الوضع المالي للصندوق وأدائه. ورغم ذلك، ينبغي أن نواصل العمل على تحسين عمله وانتهاج أساليب مناسبة من شأنها أن تمكننا من إجراء تقييم واضح ودقيق للمساهمات المقدمة للصندوق في الجوانب المختلفة لجدول أعمال بناء السلام. ونحن نعتقد أن البدء باستعراض ولايته سيتيح فرصة نموذجية للاضطلاع بتلك المهمة.

أخيرا، قررت المكسيك، انطلاقا من روح الثقة والتعاون، تجديد مساهمتها الطوعية في صندوق بناء السلام هذا العام. ونؤكد من جديد مرة أخرى على التزامنا ببنيان السلام في الأمم المتحدة المكلف بتعزيز وتقوية عمليات بناء السلام.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن الامتنان للرئيس على عقد تلك المناقشة المهمة بشأن تقرير لجنة بناء السلام في دورتها الثانية (A/63/92). وجنوب أفريقيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

وترحب جنوب أفريقيا بالتقرير الثاني للجنة بناء السلام. ويقدم التقرير سردا مفصلا لعمل اللجنة وأنشطتها خلال السنة الثانية لعملها وهو نتيجة مشاورات جدية بين أعضاء اللجنة. ونود أن نشكر أيضا رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، سعادة السفير يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان، على عمله الممتاز. كما إننا ممتنون للمساهمة السخية التي قدمها رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة لبوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، علاوة على مساهمة رئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. ويرحب وفدي أيضا بتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/63/348).

وتثني جنوب أفريقيا على إنجازات لجنة بناء السلام خلال دورتها الثانية، وخاصة على الخطوات المهمة نحو تحقيق ولايتها ومهامها الأساسية. ونعتقد بأن وجود لجنة قوية أمر حيوي الأهمية لمواجهة التحديات المرتبطة بالصراع وعدم

الاستقرار والتخلف. ومن المهم أن تكون اللجنة ناجحة لمنع بلدان ما بعد الصراع من العودة إليه.

ويلقي التقرير السنوي الضوء على التقدم المحرز والتحديات التي واجهتها اللجنة في دورتها السابقة. ومن ضمن نجاحات اللجنة، جهدها المتواصل الهادف إلى تعزيز علاقتها وتعاونها مع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الوقت نفسه، يشدد وفدي على أهمية قيام تعاون معزز بين اللجنة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. وفي ذلك السياق، يواصل الاتحاد الأفريقي القيام بدوره في مجال بناء السلام، بما في ذلك من خلال إطار سياسات التعمير والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع، الذي يشدد على مواجهة الأسباب الرئيسية للصراع.

ويسرنا أن اللجنة التنظيمية، كما يعكس تقريرها، قد عقدت حوارا تفاعليا مع رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وتلقت إحاطة إعلامية من يواكيم تشيسانو، الرئيس السابق لموزامبيق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونتطلع إلى زيادة التفاعل على هذا النحو، لأهميته في تعزيز وترويج التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

كما يثني وفدي على إجراء اتصالات منتظمة بين رئيس لجنة بناء السلام ورؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول مسائل تتعلق بعمل اللجنة. وفي ذلك السياق، نعيد تأكيد دعمنا المستمر لتعزيز تلك العلاقات.

ولأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام أصبح جاهزا، فإن التحدي هو كيفية ترسيخ الإنجازات المحرزة حتى الآن. ولدى جنوب أفريقيا إيمان راسخ بأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل قيادة لجنة بناء السلام. وعلى اللجنة التنظيمية أن تكون مركز تنسيق لجميع أنشطة وقرارات اللجنة، وينبغي تعزيز دورها المركزي.

وتبقى الملكية الوطنية لعملية بناء السلام أساسية في مساعدة بلدان ما بعد الصراع في إعادة بناء مؤسساتها وإدامة السلام والتنمية. ولذلك نثني على حكومات البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام لدورها النشط في جهود إعادة بناء بلدانها.

ويرحب وفدي باعتراف التقرير بأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والاستثمار في بلدان ما بعد الصراع. ونأمل أن تواصل اللجنة وضع سبل لتعبئة الموارد الدولية والمحلية. وفي الوقت نفسه، فإن المشاريع سريعة الأثر وضخ موارد كافية ويمكن التنبؤ بها في البلدان الخارجة من الصراع أمور أساسية لكفالة الاستقرار والتنمية في الميدان.

في الختام، وكما أننا نبني بالتدريج خبرة لجنة بناء السلام، فإننا نحتاج إلى زيادة التشديد على العلاقة بين السلام والتنمية. وفي ذلك الصدد، فإننا ندعم تركيزا أكبر وأقوى على برنامج تنمية البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

وأخيرا، تبقى جنوب أفريقيا ملتزمة بقضية لجنة بناء السلام. وسوف نواصل العمل مع الآخرين نحو كفالة ألا تعود بلدان ما بعد الصراع إلى تلك الدوامة، ونحو زيادة تأثير اللجنة إلى الحد الأقصى في الميدان وذلك بتأييد وتعاون كاملين مع سياسات الحكومات الوطنية واستراتيجياتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.